إفادة البرية

في

تقسيم الصفات الإلهية

ـ نقد القسمة الثلاثية
ـ نقل الخلاف في السمع والبصر ونحوهما
ـ تحرير مذهب شيخ الإسلام في المسألة
ـ التفريق بين الفعلية والاختيارية
ـ تقسيمات باعتبارات مختلفة

كتبه / أبو محمد
عبد الله بن عبد الباري
اليماني التعزي

إفادة البرية في

تقسيم الصفات الإلهية

بســـم اللـــــــه الرحمـن الرحيـــم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

فإنّ الواجبَ على المسلم الإيمانُ بكل ما أخبر الله تعالى به في كتابه، والإيمانُ بكل ما أخبر به رسولُه ﷺ في سنته.

ومن أعظم تلك الأمور التي يجبُ الإيمانُ بها ما يتعلق بالله تعالى، من أسماء، وأوصاف، وخصائص؛ فهذه أعظم العلوم، وأدقها وأخطرها، والزلل فيها ليس كالزلل في غيرها؛ فيجب الحذر من التسرع بالكلام فيها، والخوض بغير بُرهان.

ألا وإنّ هذا الباب لم يكن الكلام فيه بتوسع في الصدر الأول لهذه الأمة، بل كانوا يؤمنون ويُسَلمون من غير خوض في تفاصيل عميقة، لم يطلب الشارع التفصيل فيها، ولكن لما دخلت فلسفات اليونانيين إلى بلاد المسلمين انتشرت البدع، وانتشر الخوض في العلوم الإلهية بالعقل القاصر!

فنشأت طوائف كثيرة تنتسب إلى الإسلام، ولكنهم لا يؤمنون بالإسلام كما نُقل طرياً، بل أدخلوا فيه ما استحسنوه من معقولات الفلاسفة، وصاروا يرون ذلك هو الطريق الأعلم في معرفة الله تعالى، والإيمان به، مع أنهم بهذا الطريق قد نفوا ما نفوا عن الله تعالى مما هو نسبه لنفسه بشبهةِ أنّ هذا لا يليق بكماله!

{أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يُضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون}

[فاطر: ٨]

{قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يُحسنون صُنعا} [الكهف: ١٠٤]

وفي مقابل هذه الهجمة التي أضرت بخلائق من أهل الإسلام تصدت لها الفرقة الناجية، التي يُبقيها الله تعالى في كل زمان لتُقيم الحجة على العباد، وترشد من ضل إلى الصواب، فحمت حمى الشريعة، وذَبَّت عن حياضها.

واحتاج أصحاب هذه الطائفة المنصورة أن يستعملوا نفس الآلة التي ضُرب بها أهل الإسلام للدفع عن الإسلام، وهي المعقولات، فردوا على كل طائفة من تلك الطوائف الناشزة بالعقل مع النقل، وأبانوا أنه لم يكن أبداً ليَحصُل التعارض بين العقل والنقل الصحيح؛ لأنَّ الذي خلق العقل هو الذي أنزل النقل، فلم يخلق العقل ليُصادم النقل، وإنما ليُفهم به النقل، فشكر الله سعي هذه الطائفة، وأعان رجالها فلم تكن لتقف أمامهم شبهة إلا ويفندوها، ولا برزت فتنة إلا وخمدوها، وهذا دأبهم حتى قيام الساعة.

ألا وإنّ مما احتاج أهل السنة إليه في أثناء ردودهم على بعض تلك الطوائف المضلة أمر اصطلاحي جيد، وهو تقسيم الصفات الإلهية إلى أقسام باعتبارات مختلفة؛ ليُعلم ما هو القسم الذي يتفق معنا المخالف على إثباته، وما هو القسم الذي تجرأ فنفاه، وليُعلم كيف يُتمكن من الرد عليهم، ولغير ذلك من الأمور، التي قد لا أعرفها.

والأصل في التقسيم التسليم إلا إذا قُصِدَ به معنى غير سليم

ومن التقسيمات المشهورة للصفات الإلهية تقسيمها إلى قسمين: صفات ذاتية، وصفات فعلية. وهذا هو المعروف عند المتقدمين، واشتهر لدى طلبة العلم من أهل السنة والجماعة في هذا العصر في تقسيم صفات الرب تبارك وتعالى ما أورده الشيخ ابن عثيمين في كتابه الفذ " **القواعد المثلى في أسماء الله تعالى وصفاته الحسنى** " وذكرها أيضاً في أوائل شرحه لكتاب " **لمعة الاعتقاد** " وذكرها في مواضع أخرى من كُتبه، وفتاواه.

ومع انتشار هذا التقسيم إلا أنه قد وقع فيه بعض الإشكالات، ومن أوائل من رأيته نبه على ما وقع فيه من إشكال شيخي أبو مشكور عبد الشكور الإسرافيلي في بعض دروسه، وقد ذكره في تعليقه على كتاب العلامة الهراس " ضوابط يجب مراعاتها في الأسماء والصفات " صفحة (٢٦). ثم رأيت بَعدُ من سبقه إلى ذلك.

وقد أفردتُ الكلام على ذلك في وريقات وسمتها بـ **" نقد القسمة الثلاثية للصفات الإلهية "**.

فقرأها كثير من الإخوة، واستحسنوها، وقرأها آخرون فاستشكلوا بعض ما فيها، وحصلت مناقشات بيننا استفدتُ منها.

وقد أُورِد عليَّ إيرادٌ في جعلي بعض الصفات المتجددة من قبيل الصفات الذاتية كالسمع والبصر والعلم الظهوري، والإرادة المتجددة.. وهو أنها متجددة، والتجدد فعل ظاهر، فلا بد أن نقول بأنها ذاتية فعلية، وهذا يرجع على أصل النقد بالنقض!

فكان عندي إشكال في جعلها فعلية، وهو أني لا أتجاسر، ولم أكن أتوقع أن أحداً يتجاسر على جعلها فعلية حيث يقال: يعلم متى شاء، ولا يعلم متى شاء، ويسمع متى شاء... كما يقال في الصفات الفعلية؛ لأن هذه كمالات مطلقة في كل وقت، بينما آحاد الصفات الفعلية لا تكون كمالاً إلا حين تقتضي الحكمة الإلهية فعلها، فلا يكون الكلام عند اقتضاء حكمته عدم الكلام هو الكمال، بل يكون الكمال حينها عدم الكلام، وهكذا.. بينما إدراك الأصوات، والمرئيات كمال في كل حال، والله أعلم.

فأرسل لي بعض الفضلاء كلاماً للشيخ صالح سندي يقول فيه بأنها ذاتية فعلية، بل وينقل عن شيخ الإسلام ما يظنه يوافق كلامه.

فقيل لي بأنّ بعض العلماء قد ردوا على الشيخ صالح سندي، وأن الكلام الذي نقله عن شيخ الإسلام لعله غلط من النساخ، فسمعتُ كلام منتقديه، فإذا بهم لا يُورِدون عليه غير الإشكال السابق ، الذي لا يخفى عليه أصلاً ، وقد أجاب عنه شيخ الإسلام ، وثمة من يوافقه كالفوزان، فرجعتُ إلى كلام شيخ الإسلام فإذا به الفصل في المسألة - إن شاء الله تعالى - فهو لا يذهب إلى ما ذهب إليه هؤلاء من أنها ذاتية محضة، ولا إلى ما ذهب إليه الآخرون من أنها ذاتية فعلية!

بل يُقَرر أنها فعلية فقط ، فتأملتُ في هذا القول فإذا به أوسط الأقوال، لا لكونه قال به الإمام ابن تيمية، وإنما لأنه قول وجيه في نفسه، وإن كان يُستدرك عليه بعض كلامه كما سيأتي إن شاء الله، والمقصود أن التأمل في الشيء المتجدد، الذي له آحاد حادثة بعد أن لم تكن يُنبئك أنه فعل، والفرق بين الفعل وغيره ظاهر.

وإنما كنتُ أتهيب من القول بفعلية هذا النوع من الصفات بسبب ذلك الإشكال، فإذا ذهب الإشكال لم يبق مانع من القول به.

وعليه فتبقى القسمة ثنائية، لا ثلاثية، فلا نحتاج إلى القول بأنها: ذاتية فعلية.

بل تُجعل الفعلية قسمين: القسم المتفق عليه كالكلام، والقسم الذي فيه النزاع كالسمع والبصر ، فالثاني أطلقتُ عليه: حتميَّ الوقوع، والأول أطلقتُ عليه: ما ليس بحتمي الوقوع (من حيث الآحاد)، وكلاهما أزلي النوع، متجدد الآحاد.

ولو تأمل من يقول بأنها ذاتية في الجواب عن الإشكال لما بقي متهيباً من القول بأنها فعلية، والله أعلم.

وأنتَ بمجرد هذه الإلماحة قد تَرِدُ عليك بعضُ الإشكالاتِ على هذا الكلام ؛ فلأجل هذا أحببتُ أن أذكر هنا ما يَشفي الغليل، وتنزاح معه الإشكالات، ويكون إن شاء الله تعالى بعيداً عن الإيرادات التي وردت على من تكلم في هذا.

ولستُ ضامناً لنفسي العصمة من الخطإ، لكن إن وفقني الله تعالى فله الحمد، وهذا ظني، فإن لم أوفق فأنا مُنصِتٌ للناصحين ما دُمت حياً [1]

وإن تجد عيباً فسُد الخللَ فجل مَن لا عيبَ فيه وعلا

وإن مت قبل الرجوع عن الغلط فادعوا الله تعالى لي بالمغفرة.

أسأل الله تعالى أن يعفو عني وعن أبوي وعن جميع المسلمين، والله المستعان.

[1] قبل مبادرتك للنقد تأمل بإنصافٍ وعَدلٍ، وأعد قراءة الكلام قبل أن تُحَمِّل قائله لوازماً هو لا يلتزم بها، ومن الأغلاط الشائعة رمي المخالف بشيء من اللوازم الفاسدة مع العلم بأنها لا تخفى عليه، وقد أجاب عنها.

وقبل قراءتك لهذه الرسالة ينبغي لك استحضار بعض الأمور :-

١ _ النقد البناء سنة متبعة، وهو الإصلاح، والدعوة إلى الحق.

٢ _ الأصل في التقسيم التسليم إلا إذا أريد به معنى غير سليم.

٣ _ المسائل التي يختلف فيها علماء السنة لا ينبغي الشنيع على قائل بأحد القولين.

وفرق بين النقاش لقصد النصح، وطلب الحق، وبين التشنيع، الذي يدل على الزام المخالف بالتقليد مع العلم بأن ما يقوله قد قال به علماء أجلة، فضلهم يذُكر، وعلمهم لا يُنكر، وقد اختلف صحابة في مسائل كثيرة مع سلامة قلوبهم فيما بينهم.

٤ _ العالم يُستدل له، لا به؛ لأنه ليس معصوما.

٥ _ نقد الخطأ لا يعني عدم تبجيل المخطئ، فقد يكون من العلماء، فيكون نقده بالبينة من النصح له، وللمسلمين؛ لئلا يُتابعه الناس في الخطإ، والله المستعان.

٦ _ **يُستحسن أن يكون القارئ لهذه الرسالة قد درس " القواعد المثلى "** أو **" شرح لمعة الاعتقاد "**

للشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى، أو يكون قد دَرَسَ أو قرأ كتاباً عقدياً لبعض أهل السنة والجماعة فيه تقسيم الصفات إلى ثلاثة أقسام: ذاتية وفعلية وذاتية فعلية؛ لأنه قد لا يفهم هنا، والله أعلم.

تمهيد..

دلت الأدلة أن لله تعالى أسماء حسنى، وصفاتاً عُليا

قال الله تعالى:{ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه} [الأعراف: ١٨٠]

وضابط هذه الأسماء ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بقوله:

الأسماء الحسنى المعروفة هي: التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها. [2]

وأما دليل اتصافه تعالى بالصفات العُليا **فكقوله تعالى:{وله المثل الأعلى}** [الروم: ٢٧] أي: الوصف الأكمل، كمالاً وجمالاً وجلالا.

وقوله تعالى:{ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى: ١١]

والسلف في العهد الأول، النبي ﷺ والصحابة والتابعين كانوا كلهم يصفون الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله ﷺ من دون الخوض في تقسيمها؛ لعدم حاجتهم إلى التقسيم؛ إذ المطلوب الإيمان بها كلها، ولا يُوجد من يعارضهم فيها.

ولكن لما خرقت المذاهب الكلامية سياج الأمة، واجتاحت رياضها، فأفسدت نقاوتها، وأدخلت الآراء الباطلة على المسلمين، حيث تقحم كثير من الناس في الصفات ففرقوا بينها، فأثبتوا بعضاً ونفوا بعضاً احتاج أهل السنة في الرد عليهم إلى تقسيم الصفات.

وأصل التفريق بين صفات الفعل وغيره أمر معروف بداهة.

---

[2] ذكر هذا في أول " شرح العقيدة الأصفهانية " (٣١/١) ط الشاملة.

ومما اشتهر بين أهل السنة والجماعة تقسيم صفات الله تعالى إلى ذاتية وفعلية.

هذا التقسيم مشهور جداً بين أهل السنة والجماعة، لا يوجد أحد ممن درس عقيدة أهل السنة من المتأخرين لا يعرفه، بل ولا يكاد يوجد منهم أحد لا يستطيع أن يُمثل لهذا وذاك، فلو سُئل ؟ لأجاب قائلاً: الذاتية مثل الوجه، والفعلية مثل الضحك مثلاً.

والشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى نظر في هذا التقسيم فاستدرك عليه بأنه ناقص، غير حاصر، فأتى بقسم ثالث، وهو الذي سماه: ذاتية فعلية كالكلام.

فالكلام باعتبار أصله لم يزل الله تعالى متصفاً به فهو صفة ذاتية، وباعتبار آحاده وأفراده فهو متعلق بالمشيئة والقدرة.

فتعقبه شيخنا أبو مشكور [3] بأنَّ هذا الاستدراك نتج من خطإٍ حصل في الضابط الذي جعله فاصلاً بين الصفات الذاتية والفعلية، وهو قوله: لم يزل ولا يزال متصفاً بها.

فإنّ هذا القيد ليس خاصاً بالصفات الذاتية، بل الصفات الفعلية كذلك تشترك فيه، فإنّ أهل السنة والجماعة متفقون على أزلية جميع الصفات [4]، فلا يحصل لله سبحانه كمال لم يكن يتصف به.

---

[3] هذا بحسب علمي كما في تعليقه على " ضوابط يجب مراعاتها في الأسماء والصفات " للعلامة الهراس صفحة (٢٦)، ولا أدري هل هو مسبوق إلى هذا أو لا، فالله أعلم. كذا قلتُ، ثم وجدت في شرح الطحاوية للعلامة عبد العزيز الراجحي (٩٣/١) أن بعض تلاميذه قد انتقدوا، وأيضاً في شرح الطحاوية لناصر العقل (٢٧/١١) بترقيم الشاملة، ذكر أن بعض أهل العلم يدخل هذا في الذاتية، وبعضهم يدخله في الفعلية.

[4] ذكر الدارمي في أول مقدمة كتابه " الرد على الجهمية " جملة من الصفات ثم قال : لم يزل كذلك، ولا يزال.
وقال في " نقضه على بشر المريسي " (١٦٣/١): وليس لأزلية الله حد ولا وقت، لم يزل ولا يزال وكذلك أسماؤه لم تزل ولا تزال.
وقال السفاريني: وأنه تعالى لم يزل متصفا بصفاته الذاتية والفعلية. " لوامع الأنوار البهية " (٢٨٠/١).
وقال ابن أبي العز عند قول الطحاوي:(ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، كما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبديا). شـ: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها؛ لأن صفاتَه - سبحانه - صفاتُ كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده.

قال شيخ الإسلام: قال الإمام أحمد في رواية حنبل في " كتاب المحنة " : لم يزل الله عالماً متكلماً غفورا.

فبين اتصافه بالعلم - وهو صفة **ذاتية محضة** - و بالمغفرة، وهي من الصفات **الفعلية**، والكلام الذي يُشبه هذا وهذا وذكر أنه لم يزل متصفاً بهذه الصفات والأسماء.

" مجموع الفتاوى " (١٢/٤٣٨)

وأيضاً فالصفات الفعلية أزلية النوع، حادثة الآحاد، وعلى هذا فكلها من قبيل القسم الثالث، الذي هو: ذاتية فعلية، فستصبح الصفاتُ الإلهية عندنا قسمين: ذاتية، وذاتية فعلية**!**

ولا يوجد صفات فعلية، ليست ذاتية؛ لأنّ كل الصفات الفعلية نوعها قديم، وأفرادها حادثة (متجددة).

فإذا أردنا أن تكون القسمة صحيحة مطردة لا بُد أن نعدل الضابط الذي نفرق به بين الصفة الذاتية والفعلية

فذكر شيخنا أبو مشكور عبد الشكور الإسرافيلي أن الضابط هو أنّ:

الصفات الذاتية هي: التي لا تنفك عن الذات بحال من الأحوال ، ولا تتعلق بالقدرة والمشيئة.

والصفات الفعلية هي: التي يتصف بها متى شاء، وإذا لم يشأ لم يتصف بأفرادها، فهي متعلقة بالقدرة والمشيئة.

وعلى هذا فلا نحتاج إلى قسم ثالث، بل نقول: كل ما تعلقت به المشيئة فهو من الصفات الفعلية، ولا يُنظر لها باعتبار أصلها؛ لأنها أصلاً كلها قائمة بالذات الإلهية، وما لا ينفك عن الذات يكون من الصفات الذاتية.

فأورد بعضهم إشكالاً على هذا وهو أن بعض الصفات الذاتية ستكون أفرادها داخلة في الصفات الفعلية كالعلم والإرادة!

فإن هذه الصفات، التي تسمى بالصفات المحضة لها أفراد تتجدد، وهذا التجدد حدث بعد أن لم يكن من حيث الآحاد، فلابد أن ينتقض النقد، ونبقى على القسمة الثلاثية؛ ليكون هذا النوع من الصفات ذاتياً فعلياً في آنٍ واحد، باعتبارين مختلفين.

فالعلم عند أهل السنة والجماعة [5] قسمان: علم أزلي، وعلم متجدد، فالله سبحانه وتعالى يعلم الأشياء كلها قبل وجودها، ويعلمها بعد وجودها، والعلم الظهوري التجددي يأتي مطابقاً للعلم الأزلي.

فهل فِعلاً هذه الصفات [6]، التي نوعها أزلي (قديم)، وأفرادها متجددة (حادثة) تدخل أفرادها في الصفات الفعلية ؟

هذه المسألة سببت إشكالات؛ ولهذا اختلف فيها أهل السنة والجماعة المتأخرين على قولين بل ثلاثة:

الأول: الذين قالوا: هذه الصفات ذاتية محضة، وليست صفاتاً فعلية، سواء الأزلي منها أم المتجدد (الحادث)، أي: سواء نوعها أم آحادها؛ لأن القولَ بأنّ المتجددَ منها فعليٌّ يلزمُ منه أن يكون متعلقاً بالقدرة والمشيئة حيث يقال: يعلم متى شاء، ومتى شاء لا يعلم، ويقدر متى شاء، ومتى شاء لا يقدر،

---

[5] أما الأشاعرة فإنهم يجعلون صفات الله تعالى التي يُثبتونها كلها أزلية، لا تتجدد ، وهذا مخالف للأدلة الكثيرة كقوله تعالى:{أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين}[آل عمران:١٤٢] ونحوها في [التوبة:١٦]،[البقرة: ١٤٣]، [سبأ: ٢١] وغيرها، وقوله:{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم}[التوبة:١٠٥] وغير ذلك ، لكنهم يعتمدون على فلسفتهم أن الله تعالى لا تحل به الحوادث؛ لأن كل ما تحل به الحوادث فهو حادث، وقد نقض شيخ الإسلام عليهم هذا الاستدلال في كثير من كتبه كالصفدية والبيان والدرء وغيرها، وليس هذا موضع النقاش معهم.

[6] الذين يجعلون هذا النوع من الصفات ذاتياً يُقسمون الصفات الذاتية إلى قسمين: **الأول**: ذاتية خبرية وهي التي مسماها بالنسبة لنا أبعض وأجزاء كاليدين والقدمين والساق والوجه. **والثاني**: ذاتية محضة كالعلم والإرادة والقدرة والمشيئة والعظمة والجبروتية والألوهية.

ويَسمَع متى شاء ومتى شاء لا يَسمَع، ويُبصر متى شاء ومتى شاء لا يُبصر...

والجزم بهذا جراءة على الله سبحانه، ونحن نقول في الصفات الفعلية: يتكلم متى شاء ومتى شاء لا يتكلم، وينزل متى شاء ومتى شاء لا ينزل، ويرضى، ويغضب، ويفرح، ... متى شاء، ومتى شاء لا يفعل ذلك، وليس في ذلك إشكال؛ لظهور الكمال في هذا دون الأول؛ فإنه يظهر من القول به النقص حيث يكون شيئاً في مُلك الله تعالى ويقال: يمكن ألا يعلم به، ولا يراه أو يصدر صوتاً يُمكن ألا يسمعه! ويمكن في وقتٍ ما ألا يقدر إذا شاء ذلك.

فقالوا: الذي نجزم به للسلامة من هذا الإشكال العظيم أن نقول: العلم والإرادة والقدرة والمشيئة والسمع والبصر ونحوها كلها صفات ذاتية محضة.

وهذا قال به العلامة ابن عثيمين [7] والشيخ عبد الرحمن البراك وغيرهما، وهذا هو ظاهر كلام ابن القيم؛ فإنه قال: ... وهذا كله من موجبات **صفة حلمه وهي** (الحِلم) **صفة ذاتية له، لا تزول**، وأما الصبر فإذا زال متعلقه كان كسائر الأفعال التي توجد لوجود الحكمة، وتزول بزوالها فتأمله؛ فإنه فرق لطيفٌ، ما عَثَرَت الحذاقُ بعشره، وقلَّ من تنبه له، ونبه عليه.

" عِدَة الصابرين وذخيرة الشاكرين " (٢٧٦/١)

ومعلوم أنّ الحلم صفة متجددة فهي من جنس السمع والبصر .

[7] انظر " شرح السفارينية " (١٠٥/١)، و " مجموع فتاواه ورسائله " (١٢٤/١_١٢٥) قال: فالحياة والعلم والقدرة **والسمع والبصر** والعزة والقوة وما أشبه ذلك من الصفات **الذاتية**.

ومن هذا الكلام نعلم أن ضابط الصفات الذاتية عند ابن القيم : التي لا تزول، ولا يقع ضدها.

فيدخل في هذا كل صفة لا يقع ضدها سواء كانت ثابتة كالصفات الخبرية كالوجه واليدين ونحو ذلك مما مسماه بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء أم كانت متجددة كالعلم الظهوري والسمع والبصر.

سُئِلَ **العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك:** هل يصح القول بأن الصفتين، السمع والبصر لله عزوجل ذاتيتين، فعليتين؟

فقال: لا، بل هما صفتان ذاتيتان، فتقول: الله لم يزل سميعاً، ولم يزل بصيراً.

يعني الله لا يزال سميعاً وبصيراً، فهاتان ثابتتان له، لازمتان لذاته أزلاً وأبداً، نعم.

" فتاوى العقيدة " مقطع صوتي منشور في اليوتيوب.

وقال العلامة ابن عثيمين: كل صفة تُقرَنُ بسبب فهي من الصفات الفعلية؛ لأنها حينئذ تتعلق بمشيئة الله؛ إذ أن السبب واقعٌ بمشيئته، والسبب هو الذي عُلِّقت به الصفة، فتكون الصفة إذن واقعةً بمشيئته.

والقاعدة عند أهل السنة أن الصفات التي تكون بمشيئة الله تُسمى صفة فعلية. قاله كما في مقطع صوتي منشور بعنوان:
" هل_(_المقت_)_صفة_لله_؟_وهل_هي_ذاتية_أم_فعلية_؟_ابن_عثيمين "

وقال السفاريني: فسمعه تعالى يتعلق بكل شيء مسموع، وبصره يتعلق بكل شيء مبصر..، يسمع ويُبصِرُ بسمع، وبصر قديمين ذاتيين وجوديَين، مُتَعلقَين بكل مسموع، ومُبصر كما ذكر علماؤنا.

" لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية " (١٦١/١)، وانظر (١٤٣/١).

القول الثاني: قالوا: هذه الصفات ذاتية وفعلية، باعتبار أصلها واتصالها بالذات ذاتية، وباعتبار آحادها المتجددة فعلية.

وأجابوا عن الإشكال الوارد بأنّ كون أفراد هذه الصفات فعلية اختيارية لا يُنافي حتمية وقوعها، يعني أفرادها ستقع قطعاً مع كونها فعلية اختيارية، فهو سبحانه سيسمع كل صوت، ويرى كل مرئي، ويعلم كل شيء، ويقدر على كل شيء،... ومع ذلك هذا كله بإرادته، ولو لم يُرِد ذلك لما قدر وقوعه في كونه أزلاً.

أوليس الظلم مقدور على الله سبحانه ومع ذلك لا يتصف به، فهو متصف بكمال ضده، العدل باختياره ومع ذلك لا يتخلف أبداً ؟!

أوليس كونه سبحانه يُعذب الكافرين باختياره ومع ذلك سيقع حتماً، ولن يحصل غير ذلك قطعاً ؟!

أوليس كونه سبحانه يغضب عند وجود سبب الغضب باختياره؟!

وهل يكون فعل أصلاً يقع منه سبحانه آحاده بغير اختياره؟!

حينما جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ وكلمته فنزلت الآيات {قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها} [المجادلة: ١]

السؤال: متى سمعها الله تعالى؟ هل سمعها في الأزل؟ هذا قول الأشاعرة ! فالأشاعرة لا يُثبتون تجدداً في أفعال الله تعالى فراراً من القول بحلول الحوادث كما سبق، فيُرجعون هذه الصفات إلى صفة العلم الأزلي، ولا شك أن الله علم كل ما سيكون قبل أن يكون، ولكنه أثبت سبحانه لنفسه صفاتاً أخرى متجددة غير العلم الأزلي فوجب إثبات هذا وذاك؛ ولهذا أهل السنة والجماعة يقولون: **سمعها حين تكلمت في ذلك الوقت**، فهو سمع هذا الصوت بعد أن لم يكن سمعه، وهو الذي خلقه، وهذه دلالة واضحة في أنّ هذه صفة فعلية، وإلا فما الفرق بين السمع والعلم الأزلي؟!

فحينما جاءت المجادلة وتكلمت مع النبي ﷺ هل تجدد لله تعالى شيء في صفة السمع؟!

إن قلتَ: لم يتجدد شيء وافقتَ الأشاعرة، شئت أم أبيت؛ لأن معناه أنه لا فرق بين السمع والعلم الأزلي!

فارجع إلى كلام أئمة السنة في الرد على الأشاعرة في هذه المسألة.

وإن قلتَ: تجدد شيء، وهو سماعه لهذا الصوت في ذلك الوقت، وهذا الشيء - وهو سماع المجادلة - قام حينها بذات الله جل وعلا أفلا يكون هذا فِعلاً ؟!

فإن قلت: ليس بفعل. لم يكن لكلامك معنى مُتَصَوَّر ؛ لأنه سيقال لك: إن لم يكن فعل فما هو إذن؟!

(سمع الله) فعل وفاعل. (يسمع الله) فعل وفاعل!

وإن قلتَ فعل. قيل: وهل يكون فعل بغير اختياره ؟!

فإن قلتَ: وهل معنى هذا أنه إن شاء سمع المجادلة، وإن شاء لم يسمعها ؟

الجواب: لا بد من معرفة أصلين:

١_ كل ما يكون بعد عدمه فإنه باختيار الله تعالى.

٢_ كون الشيء واقعاً حتماً لا يُنافي كونه باختيار الله تعالى، فكونه سبحانه سيسمع كل صوت لا يُنافي أنّ ذلكَ واقعٌ باختياره كما سبق التمثيل بالعدل وغيره مما هو واقع بمشيئة الله تعالى واختياره مع أنه حتميٌّ الوقوع، فهو قد شاء أن يسمع كل صوت، ويرى كل مرئي، ويعلم بكل شيء،...

هذا قول الشيخ صالح السندي والعلامة الفوزان وغيرهما

ويقول الشيخ صالح بن عبد العزيز سندي بأنّ كون السمع والبصر صفتين ذاتيتين فقط أمرٌ غير معقولٍ أصلا!

قد يقال: أليس هذا هو قول شيخ الإسلام ؟! الجواب: لا؛ وإن كان الفرق بسيطاً، فشيخ الإسلام لم يقل بأنّ السمع والبصر صفتان ذاتيتان فعليتان، وإنما جعلهما صفتين فعليتين اختياريتين فقط.

قال شيخ الإسلام: والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم أثبتوا الصفات، لكن لم يثبتوا **الصفات الاختيارية** مثل كونه يتكلم بمشيئته، **ومثل كون فعله الاختياري يقوم بذاته** [8]، ومثل كونه يُحِبُّ ويرضى عن المؤمنين بعد إيمانهم، ويغضب ويبغض الكافرين بعد كفرهم، **ومثل كونه يرى أفعالَ العباد بعد أن يعملوها**، كما قال تعالى: {وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} [التوبة:105]، فأثبت رؤية مستقبلة،

وكذلك قوله تعالى:{ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ} [يونس:14] ومثل كونه نادى موسى حين أتى ، لم يُناده قبل ذلك بنداءٍ قام بذاته، فإنَّ المعتزلة والجهمية يقولون: خلق نداء في الهواء. " مجموع الفتاوى " (١٣/١٣١).

وقال أيضاً :- فصل في الصفات الاختيارية قال: وهي الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل **فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل كلامه، وسمعه، وبصره**، وإرادته، ومحبته، ورضاه، ورحمته وغضبه، وسخطه؛ ومثل خلقه، وإحسانه، وعدله؛ ومثل استوائه ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتابُ العزيزُ والسنة..

[8] قد يقال: هذه الجملة تشعر بأنه يجعلها: ذاتية فعلية، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأن جميع الصفات الفعلية أصلاً تقوم بذاته، وهل تقوم صفة فعلية بغير ذاته؟! وتمثيله بالمحبة والرضا والغضب يوضح ذلك، فهي كالكلام.

إلى قوله: لكن لما ظهرت الجهمية النفاة في أوائل المائة الثانية بين علماء المسلمين ضلالهم وخطاؤهم؛ ثم ظهر رعنة [9] الجهمية في أوائل المائة الثالثة وامتحن العلماء، الإمام أحمد وغيره فجردوا الرد على الجهمية، وكشف ضلالهم حتى جرد الإمام أحمد الآيات التي من القرآن تدل على بطلان قولهم، وهي كثيرة جداً، بل الآيات التي تدل على " الصفات الاختيارية " التي يسمونها " حلول الحوادث " كثيرة جداً وهذا كقوله تعالى: {ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا} [الأعراف: ١١]

فهذا بين في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم؛ لم يأمرهم في الأزل؛ وكذلك قوله: {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون} [آل عمران: ٥٩]

فإنما قال له: بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل...

إلى أن قال: **وكذلك السمع والبصر والنظر**، قال الله تعالى: {قد نبأنا الله من أخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله} [التوبة:٩٤] [10] هذا في حق المنافقين، وقال في حق التائبين: {وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون} [التوبة: ١٠٥]، وقوله {فسيرى الله} دليل على أنه يراها بعد نزول هذه الآية الكريمة، والمنازع إما أن ينفي الرؤية؛ وإما أن يثبت رؤية قديمة أزلية.

وكذلك قوله {ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون} [يونس:١٤] ولام كي تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول فنظره كيف يعملون هو بعد جعلهم خلائف.

---

[9] أي: حماقة. انظر " القاموس " مادة رعن، وفي مقاييس اللغة أن الرعن يطلق على الهوج والاضطراب.
[10] حصل خطأ في مجموع الفتاوى حيث تكررت الآية الثانية في الموضعين، ولم يُنبه عليها المحقق.

وكذلك {قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما} [المجادلة:١]

أخبر أنه يسمع تحاورهما حين كانت تجادل وتشتكي إلى الله ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم» [11] فجعل سمعه لنا جزاء وجوابا للحمد فيكون ذلك بعد الحمد... إلى أن قال: **فإذا خلق العباد وعملوا وقالوا؛ فإما أن نقول إنه يسمع أقوالهم ويرى أعمالهم؛ وإما لا يرى ولا يسمع**، فإن نفى ذلك فهو تعطيل لهاتين الصفتين، وتكذيب للقرآن، وهما صفتا كمال، لا نقص فيه، فمن يسمع ويبصر أكمل ممن لا يسمع ولا يبصر. والمخلوق يتصف بأنه يسمع ويبصر، فيمتنع اتصاف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق سبحانه وتعالى، وقد عاب الله تعالى من يعبد من لا يسمع، ولا يبصر في غير موضع[12]؛ ولأنه حي، والحي إذا لم يتصف بالسمع والبصر اتصف بضد ذلك وهو العمى والصمم، وذلك ممتنع، وبَسْطُ هذا له موضعٌ آخر. وإنما المقصود هنا أنه إذا كان **يسمع ويبصر الأقوال والأعمال بعد أن وُجِدَت**؛ فإما أن يُقال: إنه تجدد، وكان لا يسمعها ولا يبصرها، فهو بعد أن خلقها لا يسمعها ولا يبصرها. وإن تجدد شيء فإما أن يكون وجوداً أو عدماً؛ فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء، وإن كان وجوداً فإما أن يكون قائماً بذات الله أو قائماً بذات غيره، والثاني يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى، فيتعين أن ذلك السمع والرؤية الموجودين قائم بذات الله، وهذا لا حيلة فيه. " مجموع الفتاوى " (٦/٢١٧_٢٢٨)، وفي الطبعة الجديدة، طبعة دار الوفاء مع دار ابن حزم (٣/ الجزء الثاني منه /١٣١_١٣٧)

---

[11] أخرجه مسلم برقم [٤٠٤] عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

[12] {أتعبد ما لا يَسمع ولا يُبصر ولا يُغني عنك شيئا} [مريم: ٤٢] ، وانظر [فاطر: ١٤]،[الأحقاف: ٥].

فهذه نصوص صريحة في أنّ شيخ الإسلام يرى أن الصفات المتجددة فعلية اختيارية.

وأما القول بأنّ هذا غلط من النساخ فليس تعليلاً علمياً والله أعلم، فهو ظاهر بأنه كلام شيخ الإسلام، لا كلام غيره؛ فهو ضمن مجموع ابن قاسم، وهو متكرر في أكثر من موضع، وليس مجرد لفظة أو جملة بل هو كلام طويل مدعم بأدلته، وبأسلوب الشيخ الإمام ابن تيمية المعروف فلا داعي لإنكاره، ومن أنكره فهو مطالَب بأن يأتي بنص للإمام ابن تيمية يقرر فيه خلاف هذا، يذكر أنّ هذه صفات ذاتية، ويكون صريحاً كما هو مصرح به هنا بأنها فعلية وهيهات، والله أعلم.

ولأن تقول أخطأ شيخ الإسلام وتخالفه أحسن من أن تحاول جره إليك فيما تذهب إليه لتتقوى به، مع أنك تدرك أن تقول أقوالاً، وتنسبها للإمام ابن تيمية وتحيل على نفس الكتاب، وهناك من يُخالفك فيها ولو كان من أهل البدع، ولا يقولون: شيخ الإسلام بريء من هذا، وهذا غلط من النساخ!، إلا إذا كان له كلام يناقضه في موضع آخر.

وسبحان الله كل الناس تخطئ، لكن لا شك أنّ تخطئة شيخ الإسلام في أمور العقيدة تحتاج إلى دراسات طويلة؛ لأنك أمام جبل في المنقول والمعقول، فهو فارس الميدان، ناصر الإسلام.

وعلى كل فمن يقول بأنَّ السمع والبصر صفتان ذاتيان لم يوافق مذهب الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ولا أدعي له العصمة حتى يُحرَص على متابعته، إنما المقصود تحرير مذهبه؛ لأنه إمام مجتهد، لقوله ثقل كبير في أوساط أهل السنة والجماعة؛ لأنه قد عُلمت مكانته العلمية، والعملية، وعُرِف حاله.. والله المستعان.

🖉 وقد أجاب عن الإشكال السابق

فقال رحمه الله تعالى: فإن قيل: أما كون الكلام والفعل يدخل في الصفات الاختيارية فظاهر، فإنه يكون بمشيئة الرب وقدرته، وأما الإرادة والمحبة والرضا والغضب ففيه نظر؛ فإن نفس الإرادة هي المشيئة وهو سبحانه إذا خلق من يحبه كالخليل فإنه يحبه ويحب المؤمنين ويحبونه، **وكذلك إذا عمل الناس أعمالًا يراها، وهذا لازم لا بُدَّ من ذلك فكيف يدخل تحت الاختيار ؟!**

قيل: كلُّ ما كان بعد عدمه فإنما يكون بمشيئة الله وقدرته، وهو سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فما شاء وجب كونه، وهو تحت مشيئة الرب وقدرته، وما لم يشأه امتنع كونه مع قدرته عليه

كما قال تعالى:{ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها} [السجدة: ١٣]

{ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم} [البقرة: ٢٥٣]

{ولو شاء ربك ما فعلوه} [الأنعام:١١٢].

فكون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء على أنه لا بد من كونه لا يمتنع أن يكون واقعاً بمشيئته، وقدرته، وإرادته، وإن كانت من لوازم ذاته كحياته وعلمه؛ فإن إرادته للمستقبلات هي مسبوقة بإرادته للماضي {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس: ٨٢]

وهو إنما أراد هذا الثاني بعد أن أراد قبله ما يقتضي إرادته، فكان حصول الإرادة اللاحقة بالإرادة السابقة.

" مجموع الفتاوى " (٢٤٤/٦)

وهذا هو الجواب السديد، فليس شرطاً فيما تحتم وقوعه ألا يكون داخلاً تحت مشيئته، فهو بمشيئته وحتماً سيقع كما أعلمنا بذلك.

ولشيخ الإسلام جواب آخر، لكن - والله أعلم - فيه نكارة، وهو أنه يُمكن أن تتخلف هذه الصفة المتجددة إذا شاء، فلا يكون وقوعها حتمياً، ويستدل بنحو قوله تعالى:{ولا ينظر إليهم} [آل عمران: ٧٧]

قال رحمه الله تعالى: والمقصود هنا أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده، وكان ذلك بمشيئته وقدرته؛ إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم، وقد جاء في القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات كقوله: « ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا يَنظُرُ إليهم يومَ القيامة ، ولا يُزكيهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذاب، وشيخ زان، وعائل مستكبر» [13]

وكذلك في الاستماع قال تعالى: {وأذنت لربها وحقت} [الانشقاق: ٢] أي: استمعت.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ما أَذِنَ الله لشيءٍ كإذنه لنبي، حسن الصوت، يَتغنى بالقرآن، يَجهر به» [14]

وقال: «لله أشد إذناً إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قينته» [15] فهذا تخصيص بالإذن، وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض.

وكذلك سمع الإجابة كقوله: «سَمِعَ اللهُ لِمن حَمِدَهُ» [16]،

---

[13] أخرجه مسلم برقم [١٠٦] عن أبي ذر رضي الله عنه، وهناك أحاديث غير هذا فيها هذا الوعيد، الذي منه أنه لا ينظر إليهم، والشراح مطبقون على أنّ المقصود إعراضه عن رحمتهم، وعن اللطف بهم، لا عن رؤيتهم.

[14] أخرجه مسلم برقم [٧٩١] عن أبي هريرة رضي الله عنه، والمقصود: ما استمع الله تعالى لشيء مثل استماعه لنبي، حسن الصوت، يتلو القرآن، ويجهر به، فهذا النوع من الاحتفاء والتكريم بالاستماع لم يكن لغير هذا الصنف من الخلق، أما مطلق الإدراك للأصوات، فإنه تعالى لا يخفى عليه صوت؛ لكمال سمعه.

[15] أخرجه ابن ماجه برقم (١٣٤٠)، وأحمد (١٩/٦) كلاهما عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه، والمراد بالـقَيْنَة: المُغَنِّيَة. فأصحاب السماع للمغنيات يستمعون استماعَ المحب لمحبوبه، والله له المعنى الأكمل في محبته سماعَ قارئ القرآن؛ لأن أهل القرآن هم أهل الله وخاصته، وهو يُحِب استماع كلامه ممن يُحبه، والله أعلم.

[16] أما هذا فليس فيه أنه استماع خاص - والله أعلم – بل هو مُطلق الإدراك، وإنما نَبَّهَ عليه مع أنه ثابتٌ لغير من يَحمده؛ ليُحدث في نفس حامده استشعارَ سماعِ الله تعالى له، فيُحدث في نفسه المحبة، والتلذذ بالعبادة، ونحو ذلك من المعاني، البلاغية، المُعِينة على مواصلة العبادة، ولا يُفهم منه أنه سمع خاص، فهو سمع من حمده، وسمع غيره، كما تقول: اليوم رأيتُ أو كلمتُ من يُحبني. وأنت رأيت وكَلَّمتَ أيضاً غيره، وإنما نَبَّهْتَ على رؤيته أو تكليمه دون غيره لمعنى خاص، في نفسك؛ ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: سبحان مَن وَسِعَ سمعه الأصوات. مع أنهم يقولون: سَمِعَ في الحديث المذكور تعني أجاب الله مَن حمده. وهذا لا إشكال في خصوصيته.

وقول الخليل: {إنكَ سميعُ الدعاء} [آل عمران: ٣٨] ،

وقوله: {إنه سميعٌ قريب} [سبأ: ٥٠]

يقتضي التخصيص بهذا السمع، فهذا التخصيص ثابتٌ في الكتاب والسنة، وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته - كما تقدم - وعند النفاة هو تخصيص بأمر مخلوق منفصل، لا بمعنى يقوم بذاته.

وتخصيص من يُحِبُّ بالنظر، والاستماع المذكور يقتضي أنّ هذا النوع مُنْتَفٍ عن غيرهم [17].

لكن مع ذلك هل يُقال: إنّ نفس الرؤية والسمع الذي هو مطلق الإدراك هو من لوازم ذاته، فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا وقد تعلق به كالعلم ؟ أو يُقال: إنه أيضاً بمشيئته وقدرته فيُمكنه أنّ لا ينظر إلى بعض المخلوقات؟ هذا فيه قولان:

والأول [18] قول مَن لا يَجعل ذلك متعلقاً بمشيئته وقدرته، وأما الذين يجعلونه متعلقاً بمشيئته وقدرته فقد يقولون [19]: متى وُجِدَ المرئي والمسموع وَجَبَ تعلقُ الإدراكِ به.

والقول الثاني: أنَّ جنسَ السمعِ والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته، فيُمكن أن لا يَنظر إلى شيء من المخلوقات، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف

---

[17] هذا كلام دقيق جيد، فنعم هذا النوع اختصهم به، دون غيرهم، أما مطلق الإدراك فإنّ الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهذا هو الكمال المطلق، الذي اختص به، وقد قال سبحانه لموسى وهارون عليهما السلام:{إنني معكما أسمع وأرى} فحذف المعمول للتعميم، أي: أسمع كل شيء، وأرى كل شيء، والله أعلم.

[18] القول بأنّ السمع والبصر من لوازم ذاته .

[19] معناه: أن الذين يقولون بأنّ السمع والبصر متعلقتان بالمشيئة والقدرة قد يقولون: سماعه لجميع الأصوات ورؤيته لجميع المبصَرات حتمي أي: واقع لا محالة، وقد يقولون: ليس بحتمي، بل هو راجع لمشيئته.
ثم ذكر أن الثاني هو المأثور عن السلف، **وهذا - والله أعلم - خطأ منه رحمه الله تعالى**، فالأول هو الصواب، وهو أن السمع والبصر وإن كانتا صفتين فعليتين إلا أن وقوعهما حتمي؛ لأن الكمال في وقوعهما، لا في عدم وقوعهما، وهو سبحانه متصف بالكمال، لا يجوز عليه النقص بحال من الأحوال، وهذا هو مذهب السلف ، ولا يُفهم عنهم غيره، وما حكاه عن أبي عمران الجوني فهو أولاً نقل عن غير معصوم، وثانياً: ليس مراده أن الله تعالى لا يرى خلقه، فإن الله تعالى وإن كان رحيماً بالعباد إلا أنه عزيز حكيم لا يرحم من لم يفعل أسباب الرحمة، فمن كفر به، وعادى رسله، وقد قامت عليه الحجج والبراهين وهو لا يزال معرضاً حتى مات لم يكن من الحكمة رحمته، ولو رآه، وإنما رحمة مثل هذا من صفات الضعفاء كالنساء، فهن لرقتهن يُشفقن من رؤية المعذبين ! أما القوي العزيز فإنه متعالٍ عن النقص والضعف سبحانه وتعالى، والله تعالى أعلم.

كما روى ابن أبي حاتم **عن أبي عمران الجوني** [20] **قال: ما نظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه، ولكنه قضى أن لا يَنظر إليهم** [21].

[20] أبو عمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب البصري، تابعي ثقة، توفي سنة ١٢٣ هـ وقيل: ١٢٨ هـ. " النبلاء " (٥/٢٥٥)

[21] أخرجه ابن أبي حاتم في " تفسيره " (٨/٢٥٠٩) عند تفسير قوله تعالى:{فاغفر لنا وارحمنا} [الأعراف:١٥٥] قال: حدثنا أبي ثنا عبيد العبدي، ثنا جعفر بن سليمان قال: سمعتُ **أبا عمران الجندي** يقول: إن الله لم ينظر إلى شيء قط إلا رحمه، ولو نظر إلى أهل النار لرحمهم، ولكن لا ينظر إليهم.
ومن طريقه أحمد ابن الفضل الأصبهاني في " مجلس من أمالي الباطرقاني "ص١٥
حدثنا أبي ثنا عبيد العبدي ثنا جعفر بن سليمان قال سمعت أبا عمران الجندي يقول إن الله لم ينظر إلى شيء قط ...، وعند الأصبهاني قرن عبيد، بهشام بن عباد، وهو أبوعمر العبدي الكوفي ثقة ثبت .
والجندي تصحف من الجوني، وأخرجه أبو نعيم في " الحلية " [ج٢ /ص٣١٤]، [ج٦/ص٢٩٠].
من طريق قطن بن نُسير قال ثنا جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني إن الله لم ينظر إلى إنسان قط ... وقطن قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، والراوي عنه ابن رسته، قال الذهبي في تاريخ الإسلام [٧ /٤٣] وهو وصدوق رحال. وقال في السير الحافظ المحدث الصدوق..[١١ /١٠١]، وأخرجه الثعلبي ج٨ ص٤٥٤...من طريق زيد بن الحباب عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني .. وزيد بن الحباب صدوق، وأخرجه ابن أبي الدنيا في " التخويف من النار"ص٢٥٣ قال حدثني إبراهيم بن عبد الله قال أخبرنا جعفر بن سليمان الضبعي قال: سمعت أبا عمران الجوني قال ما نظر الله إلى شيء إلا رحمه.. وإبراهيم بن عبدالله، قال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن معين: لا بأس به. وضعفه أبو داود، وهناك من وثقه انظر " تاريخ بغداد "ج٧ص٣٢.
فإذن رواه عبيد بن محمد، وشهاب بن عباد، وقطن بن نسير، وزيد بن الحباب، وإبراهيم بن عبدالله، خمستهم عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني به، ويمكن التفصيل بطريق أخرى ...
فمداره على جعفر بن سليمان، وجعفر بن سليمان فيه ضعف. قال البخاري: يخالف في بعض حديثه، وقال غيره: أكثر عن ثابت وبقية حديثه مناكير. وقال ابن حبان : وكان يبغض الشيخين ، حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثنا إسحاق بن أبي كامل ،حدثنا جرير بن يزيد بن هارون بين يدي أبيه ، قال : بعثنى أبي إلى جعفر بن سليمان الضبعي ، فقلت له : بلغنا أنك تسب أبا بكر ، وعمر ، قال : أما السب فلا ، ولكن البغض ما شئت . قال : وإذا هو رافضى مثل الحمار . . ومنهم من وثقه.
وروي هذا الأثر من قول موسى عليه السلام ، لكن بلا سند! (قيل فيه: أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام:(لطفي بالعصاة من أهل القبور، كلما بليت أبدانهم غفرت لهم، وكلما صارت عظامهم نخرة محوت عنهم ذنوبهم جودًا مني وكرمًا، يا موسى، إني لم أنسهم أحياء مرزوقين، فكيف أنساهم وهم موتى مقبورين، ما من عاصي عصاني حتى إذا كان في كرب الموت لم أنظر إلى جهله وتقصيره، ولكن أنظر إلى ضعفه ومسكنته، وإذا نظرت إلى حاله ألهمته وحدانيتي أريد له بها النجاة، الله لطيف بعباده، خلقي خلقتهم، وعبادي رزقتهم وجعلت ذنوبهم مستورة مغفورة، وجعلت لهم محمدًا ﷺ شفيعًا، وأن الله تعالى لا ينظر إلى شيء إلا رحمه، ولو نظر إلى أهل النار لرحمهم، ولكن قضى الله لا ينظر إليهم)." الزهر الفائح " لابن الجزري ج١ص١١٥.
فالخلاصة في الجواب عن هذا الأثر من وجوه:
١_ أن الأثر فيه مطعن؛ فجعفر بن سليمان شيعي، إنما قد يقال: **حسن**؛ لاحتجاج مسلم به، وتوثيق بعضهم له.
٢_ أنه لو صح سنداً لم يصح استدلالاً؛ لأن العلماء لم يفهموا منه المعنى الذي فهمه شيخ الإسلام، بل يذكرون أنَّ معناه لا ينظر إليهم نظر الرحمة واللطف، كما قال الثعلبي في قوله تعالى:- {إن الذين يشترون بعهد الله: أي يستبدلون بعهد الله وإيفاء الأمانة وأيمانهم الكاذبة ثمنا قليلًا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة}: ونعيمها وثوابها {ولا يكلمهم الله} كلاما ينفعهم ويسرهم. قاله المفسرون، وقال المفضل: {ولا يكلمهم الله}: بقبول حجة يحتجون بها، {ولا ينظر إليهم يوم القيامة}: أي: لا يرحمهم، ولا يَعطِف عليهم، ولا يُحسن إليهم، ولا يُكلِّمُهم خيراً، يُقال: نَظَرَ فلانٌ لفلانٍ، ونظر إليه. إذا رحمه، وأحسن إليه.
قال الشاعر: فقلت انظري ما أحسن الناس كلهم ... لبني غلة صدبان قد شفه الوجد
وعن **أبي عمرو الجوني** قال: ما نظر الله إلى شيء إلا رحمه، ولو قضى أن ينظر إلى أهل النار لرحمهم، ولكن قضى ألا ينظر إليهم. " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (٣/٩٩)، وفي ط. دار الكتب العلمية (٢/٨٩).
فتأمل كيف فهم الثعلبي كلام أبي عمران بخلاف ما فهمه شيخ الإسلام، وهذا هو المعنى اللائق بكمال الله تعالى، والله أعلم ؛ ولهذا المفسرون مطبقون على هذا التفسير لقوله سبحانه:{ولا ينظر إليهم}، وهكذا الشراح عند أحاديث «ولا ينظر إليهم»، يقولون: نظر رحمة ولطف ونحو ذلك، لا نظر رؤية وإدراك فهذا ثابت مطلقاً؛ لأن الكمال فيه، لا في ضده، والله أعلم.

وقد يقال: هذا [22] مثل الذكر والنسيان؛ فإنَّ الله تعالى قال: {فاذكروني أذكركم} [البقرة:١٥٢]، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منهم وإن تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» [23]

فهذا الذكر يختص بمن ذكره، فمن لا يذكره لا يحصل له هذا الذكر [24]، ومن آمن به، وأطاعه ذكره برحمته، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه كما قال: {ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنتُ بَصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى} [طه: ١٢٤_١٢٦]،

ومثله قوله: {المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم} [التوبة: ٦٧].

وقد فسروا هذا النسيان بأنه. . . (حصل سقط هنا [25])، وهذا النسيان ضد ذلك الذكر، وفي الصحيح في حديث الكافر يُحاسِبه قال: «أفظننتَ أنك ملاقي؟ قال: لا ـ قال: فاليوم أنساك كما نسيتني» [26].

٣_ أنه لو صح سنداً واستدلالاً لم يصح متناً؛ لأنه نقل عن غير معصوم. وأعني بـ استدلالاً أن معناه كما استدل به شيخ الإسلام، فمع ذلك يبقى غير صالح للاحتجاج به؛ لما ذُكِر، فقد اختلفوا في قول الصحابي فما الظن بغيره؟! وليس عندنا إجماع أصلاً، بل يكاد يكون الإجماع على خلافه، والله أعلم.
٤_ أن مفهومه - لو صح استدلالاً - يُعارض نصوصاً صريحة في رؤية الله تعالى للكافر كقوله تعالى:{يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء} [غافر: ١٦] ومع ذلك لم يرحمهم؛ لأنه لم يجعل من أسباب رحمته مجرد رؤيته لهم، بل جعل أسباب الرحمة محصورة في تقواه {فسأكتبها للذين يتقون} [الأعراف: ١٥٦].

[22] يعني الرؤية والإدراك، وما ذكره غير سديد - والله أعلم – ولو قال: نظر الرحمة مثل الذكر و.. لكان سديداً؛ لأن نظر الرحمة شيء يتفضل الله تعالى به على بعض خلقه، ومثل ذلك ذكره لعبده، فإذا ترك العبد الأسباب الجالبة لهذه الفضائل صرفها الله تعالى عنه، أما إدراك ما عليه الخلق فهذا يرجع إلى كماله، لا إلى تفضله، فلو قيل إنه لا ينظر إليهم نظر رحمة، ولا يذكرهم ذكراً ينفعهم لكان ذلك نقصاً في حقهم، لكن لو قيل لا ينظر إليهم، ولا يذكرهم بحيث يغيبون عن إدراكه لكان هذا - والله أعلم - نقصاً في حقه، وهو الذي لا تخفى عليه خافية.
[23] أخرجه البخاري برقم [٧٥٣٦]، ومسلم برقم [٢٦٧٥].
[24] نعم لا يحصل له هذا الذكر لكن ما هو هذا الذكر؟ هل هو مطلق الإدراك أو مجرد الثناء على عبده ؟
[25] هنا في الأصل بياض، وفي المطبوع لم يستطيعوا استدراكه، لكن لعل: بأنه الترك؛ لأن هذا معروف أنهم يفسرون النسيان بالترك، ومعنى ذلك أنه يُبعد رحمته عنهم فيكلهم إلى أعمالهم فيهلكوا - والله أعلم - وليس معناه الغفلة والذهول عنهم! تعالى الله عن كل نقص وعيب.
[26] أخرجه مسلم برقم [٢٩٦٨] في كتاب الزهد، ومحقق مجموع الفتاوى ذكر أنه لم يجده في الصحيحين!

فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته ، هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضاً، وهو سبحانه قد خلق هذا العبد، وعلم ما سيعمله قبل أن يعمله، ولما عمل علم ما عمل، ورأى عمله، فهذا النسيان لا يُناقض ما علمه سبحانه من حال هذا.

" مجموع الفتاوى " (١٣/ ١٣٢_١٣٥) الطبعة القديمة التي تقع في سبعة وثلاثين مجلداً، وهي المتوافقة مع ترقيم المكتبة الشاملة، وفي الطبعة الجديدة التي في عشرين مجلداً، طبعة دار الوفاء ودار ابن حزم في (٧/٧٢_٧٥).

وهذه القول مستنكر، والاستدلال له ضعيف؛ إذ ظاهر النصوص التي استدل بها غير هذا المعنى الذي يريد تجويزه، والله أعلم؛ فإن معنى هذه الآية أي: لا ينظر إليهم نَظَرَ رحمة، وإكرام، ورضى، وليس المعنى نفي مطلق الرؤية، والإدراك، بمعنى أنه لا يراهم! فإعراضه عنهم، إعراضٌ عن رحمتهم، لا عن رؤيتهم!

فالمقصود بلا خلاف في هذه النصوص الوعيد في شأن هؤلاء، ومعروف أنَّ الوعيد يحصل لهم بنفي رحمته - تعالى - عنهم، وعدم ثنائه - جل وعلا - عليهم، ونحو ذلك

أما إدراكه – سبحانه – لذواتهم وأصواتهم فهذا يتعلق بكماله؛ فالكمال في الإدراك، لا في غياب هذا الإدراك، والله المستعان.

قال الإمام ابن جرير: ولا يعطف عليهم بخير مقتاً من الله لهم كقول القائل لآخر: انظر إليَّ نظر الله إليك، بمعنى: تعطف علي تعطف الله عليك بخير ورحمة. " تفسير الطبري " (٥/٥١٦)

وليس هذا من التأويل المذموم في شيء؛ لأن هذا هو المعنى الظاهر من السياق، ولو قال لا يراهم. لكان الظاهر منه انتفاء رؤيته لهم، أما قوله:{لا يَنظر إليهم} فلا تعني أنه لا يراهم، وهم أصلاً في ملكوته، فالرؤية عامة، أما النظر فهو خاص.

وأقل ما يُقال تنزلاً أنَّ هذا [27] من قبيل المتشابه ، الذي لا نَرُدُّ به المحكم، الذي هو اتصاف البارئ بالكمال المطلق، وكلُّ عاقلٍ يُدرك ضرورةً أنَّ الكمالَ في الإدراكِ، لا في عدمه، والغفلة، والله أعلم، والله المستعان.

وهذا الملحظ يعتبر حجة عقلية تستدعي التأمل

فإن قيل: وهل من دليل نقلي، شرعي، يدل على أن رؤيته سبحانه للكفار يوم القيامة حتمية، وأنه لن يُعرض عن رؤيتهم؛ لئلا يرحمهم ؟

الجواب :-

نعم، هناك ما يدل على هذا الأمر، بل وثمة أدلة تدل على أعم من هذا المعنى، وهو أنّ الله جل وعلا لا يخفى عليه شيء من خلقه مطلقاً في الدنيا والآخرة .

قال الله تعالى:{وما الله بغافل عما تعملون} [البقرة: ١٤٠]

وقال عز سلطانه:{وما الله بغافل عما يعملون} [البقرة: ١٤٤]

وقال جل شأنه:{وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين} [الأنعام:٥٩]

وقد يقال في هذه الآية إن المراد بها العلم الأزلي، لكنها أيضاً تشمل العلم الظهوري الحادث (المتجدد) حيث لا تسقط ورقة إلا وقد علمها، وحينما تسقط يعلمها سبحانه وتعالى.

---

[27] الأدلة التي فيها أن الله تعالى لا ينظر إليهم، وليس أثر أبي عمران؛ فإن العقيدة لا تؤخذ من مجرد قول لبعض السلف، ما لم تكن محل إجماع، والإجماع الذي يكاد يكون حالياً هو أن هذا القول غير صحيح وهو أن الله تعالى يجوز عليه عدم رؤية بعض خلقه متى شاء، وعدم سماع بعض خلقه متى شاء، وما ورد عمن تقدم فليس بنص في القضية، ولم أعرفْ من عَوَّلَ عليه لهذا المعنى غير الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى، على أني ناقشت بعض الإخوة فاستحسن قول الإمام ابن تيمية، ولم ير فيه بأسا، محتجاً بالعلم، يعني ما دام أنه -سبحانه - يعلم كل شيء، فأفراد السمع والبصر الحادثات مُمْكِنَة، يعني لا مانع من عدم وقوع الفرد المعين منها، وهو مرجوح. فما الفرق بين العلم والسمع؟ ومن الفرق بين أهل السنة والأشاعرة في السمع والبصر؟!

{عالم الغيب لا يَعزُبُ عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مُبين} [سبأ: ٣]

وما يَرد في العلم لا يُستَشكل إيراده في السمع والبصر؛ فإن السمع والبصر بالنسبة للمخلوق وسيلتان لحصول العلم، ولله المثل الأعلى، ولا أجرؤ على قول أكثر من هذا، اللهم سلم سلم.

ومن أصرح الأدلة في المسألة قول ربنا تبارك وتقدس:{إن الله لا يَخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء} [آل عمران: ٥]

فـ شيء أنكر النكرات، وهي في سياق النفي، والقاعدة: أنَّ **النكرة في سياق النفي تُفِيدُ العموم**، فكيف إذا كانت هذه النكرة هي أنكر النكرات على القول الراجح؟! ستكون أغرق في العموم، والله أعلم.

فإذن لا يخفى على الله تعالى، ولا يعزب عنه، ولا يغيب عن إدراكه شيء، لا في الدنيا، ولا في الآخرة.

لا يغيب صوتٌ عن سمعه، ولا شخص عن بصره، ولا معلوم عن علمه، تبارك ربنا وتقدس.

وأما الأدلة الدالة على هذا المعنى بخصوصه فكثيرة

كقول الله سبحانه:{يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية} [الحاقة: ١٨]

وقال تعالى:{يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء لمن الملك اليوم لله الواحد القهار} [غافر: ١٦]

أفيُقال بعد هذا إن ذوات الكفار قد تغيب عن نظر الله سبحانه؟! أو يقال إن أصواتهم قد تغيب عن سمع من وسع سمعه الأصوات؟!

وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :« ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان ، ولا حجاب يحجبه ».

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :« من حوسب يوم القيامة عُذِّبَ ». فقلتُ : أليس قد قال الله عز وجل : { فسوف يُحاسَبُ حِساباً يسيراً } ؟ فقال :« ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض، من نوقِش الحساب يوم القيامة عُذِّبَ » .

فلو كان مجرد رؤيتهم كافٍ في رحمته لهم باعتبار أنه لا يَنظر إلى أحد إلا رحمه لكان العرض ، والحساب ، والنقاش ، وتلك المواقف التي يكون فيها الإنسان في أشد حالات الخوف ، والافتقار لخالقه ومولاه تستدعي الرحمة ! ، ولكنه سبحانه قد جعل لرحمته أسباباً، جِماعُها التقوى:{ورحمتي وسعت كل شيء} لكن هل ستكون لكل شيء ؟ لا، {فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي} [الأعراف: ١٥٦]

لكن ليس من تلك الأسباب عدم رؤيته للعباد !

فلم يجعل مجرد رؤيته سبباً من أسباب الرحمة، بل جعل لرحمته أسباباً هم يقومون بها **كرحمة المخلوقين**

روى الترمذي عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :« الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، الرحم شجنة من الرحمن، فمن وصلها ؛ وصله الله، ومن قطعها ؛ قطعه الله ».

وروى أحمد عن قرة بن إياس رضي الله عنه ، أنَّ رجلاً قال : يا رسول الله، إني لأذبح الشاة وأنا أرحمها. أو قال : إني لأرحم الشاة أن أذبحها. فقال :« والشاة إن رحمتها رحمك الله، والشاة إن رحمتها رحمك الله ».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بينا رجلٌ يمشي فاشتد عليه العطش، فنزل بِئراً، فشرب منها، ثم خرج، فإذا هو بكلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي. فملأ خفه ثم أمسكه بفيه، ثم رقي فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له ». قالوا : يا رسول الله، وإنَّ لنا في البهائم أجراً ؟ قال :« في كل كبد رطبة أجر». وهذا الأجر رحمة من الله سبحانه للعبد بسبب رحمة العبد لتلك الكبد، أيا كانت، في حيوان أو إنسان، في مؤمن أو كافر

{ويُطعِمُونَ الطعامَ على حُبه مسكيناً ويتيماً وأَسِيْراً} [الإنسان: ٨]

ومعلومٌ أن الأسير كافر.

ومن الأعمال التي جعلها الله سبحانه من أسباب الرحمة **التمسك بالكتاب والسنة**.

قال الله تعالى:{وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون} [آل عمران: ١٣٢]

ومن الأعمال التي جعلها الله سبحانه من أسباب الرحمة **إقامة فرائض الدين، ومن أعظمها الصلاة والزكاة**

قال الله سبحانه:{وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون} [النور: ٥٦]

ومن الأعمال التي جعلها الله سبحانه من أسباب الرحمة **الاستغفار**

{لولا تستغفرون الله لعلكم ترحمون} [النمل: ٤٦]

ومن الأعمال التي جعلها الله سبحانه من أسباب الرحمة **الاستماع لتلاوة القرآن بإنصات إيماناً ومحبةً وتعظيماً**

قال الله جل وعلا:{وإذا قُرِئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون} [الأعراف: ٢٠٤]

وجِماعُ أسباب الرحمة - كما سلف - **التقوى**

{ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي} [الأعراف: ١٥٦]

{وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون}[الأنعام: ١٥٥]

{إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون} [الحجرات: ١٠]

{وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون} [يس: ٤٥]

وهذه الأعمال هي التي تكون أسباباً لنيل رحمة الله تعالى، التي إذا نالها العبد أدخله الله تعالى الجنة

في الصحيحين عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :« ما من أحد يدخله عمله الجنة ». فقيل : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال :« ولا أنا، إلا أن يتغمدني ربي برحمة ».

فأنتَ ترى أنه ليس من بين أسباب الرحمة المعروفة سوى الأعمال الصالحة التي يقوم بها العبد، وليس من بينها إعراض البارئ جل وعلا عن رؤية العبد.

فإذن نقول في المسألة ثلاثة أقوال:

١ _ أنهما [28] ذاتيتان

٢ _ أنهما فعليتان

٣ _ أنهما ذاتيتان فعليتان

فالأول ظاهر كلام ابن القيم، وقال به العلامة محمد ابن عثيمين والشيخ الجامي [29] وغيرهم، والثاني قال به شيخ الإسلام، والثالث قال به الشيخ صالح سندي، وهو ظاهر ترجيح الفوزان [30] وغيرهما

والراجح هو القول الثاني؛ لأننا لا نحتاج إلى تقسيم الصفات إلى ثلاثة أقسام: ١ _ **ذاتية** ٢ _ **فعلية** ٣ _ **ذاتية فعلية**.

كما سبق التنبيه على ذلك

ومن العجيب أن الشيخ ابن عثيمين هو من ابتكر القسمة الثلاثية فيما أعلم، ومع ذلك فإنه لم يقل بأنّ السمعَ والبصرَ صفتان ذاتيتان فعليتان، بل قال بأنهما ذاتيتان كما في " شرح السفارينية " (١/١٠٥)، و " مجموع فتاواه ورسائله " (١/١٢٤_١٢٥)

[28] صفة السمع والبصر. وينقاس عليهما ما كان من بابهما كالعلم الظهوري، والإرادة المتجددة،..

[29] قال الشيخ محمد بن أمان الجامي كما في شريط مسجل منشور: الصفة الفعلية هي الصفة المتعلقة بالمشيئة كصفة الاستواء مثلاً وصفة النزول وصفة المجيء، أي: الصفة التي تكون فيها: ينزل كما شاء إذا شاء، ويجيء كما شاء إذا شاء، وصفة الكلام أيضاً باعتبار مفردات الكلام، يتكلم إذا شاء كيف شاء متى شاء، كل صفة تتعلق بالمشيئة فهي صفة فعلية، أما الصفة الذاتية فهي الصفة القديمة اللازمة للذات.
حياة الله تعالى هل يُمكن أن تقول فيها: هو حي إذا شاء ؟! لا، حياة أبدية، لازمة للذات.
العلم، والقدرة، **والسمع والبصر والعلو هذه من الصفات الذاتية** .

[30] سُئل العلامة صالح الفوزان في شرحه للواسطية، الشريط الرابع عن السمع والبصر فقال بأنهما ذاتيتان، ولكن كونه يسمع، ويُبصر هذه أفعال.

سُئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين: عن أقسام صفات الله - تعالى - باعتبار لزومها لذاته المقدسة وعدم لزومها ؟ فأجاب بقوله: تنقسم صفات الله - تعالى - باعتبار لزومها لذاته المقدسة وعدم لزومها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صفات ذاتية   القسم الثاني: صفات فعلية
القسم الثالث: صفات ذاتية فعلية باعتبارين

فأما الصفات الذاتية فيُراد بها الصفات اللازمة لذاته - تعالى -، التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها مثل الحياة، والعلم، والقدرة، والعزة، والحكمة، والعظمة، والجلال، والعلو، ونحوها من صفات المعاني، وسُمِّيَت ذاتية للزومها للذات، ومثل اليدين، والعينين، والوجه، وقد تُسَمَّى هذه بالصفات الخبرية.

وأما الصفات الفعلية فهي التي تتعلق بمشيئته، وليست لازمة لذاته، لا باعتبار نوعها، ولا باعتبار آحادها، مثل الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، فهذه الصفات صفات فعلية تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، وهي صفات حادثة في نوعها وآحادها، فالاستواء على العرش لم يكن إلا بعد خلق العرش، والنزول إلى السماء الدنيا لم يكن إلا بعد خلق السماء، والمجيء يوم القيامة لم يكن قبل يوم القيامة.

وأما الصفات الذاتية الفعلية فهي التي إذا نظرت إلى نوعها وجدت أن الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفاً بها، فهي لازمة لذاته، وإذا نظرت إلى آحادها وجدت أنها تتعلق بمشيئته، وليست لازمة لذاته، ومثلوا لذلك بكلام الله تعالى، فإنه باعتبار نوعه من الصفات الذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلما، فكلامه من كماله الواجب له سبحانه، وباعتبار آحاد الكلام أعني باعتبار الكلام المعين الذي يتكلم به سبحانه متى شاء، من الصفات الفعلية؛ لأنه كان بمشيئته سبحانه، وصَرَّحَ بالقسمين الأولين في " التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية " صد 20 للشيخ ابن رشيد، وقد أشار إلى نحو مما ذكرنا في الفتاوى مجموع ابن قاسم صد 150 – 160 مج 6.

" مجموع فتاواه ورسائله " (١/١٢٤_١٢٥)

لاحظ أمرين: الأول: أنه هو الذي ابتكر القسمة الثلاثية، وأن مَن قبله ما كانوا يعرفونها، إنما يذكرون: ذاتية وفعلية، كما ذكر الشيخ ابن الرشيد، وغيره، وظن الشيخ ابن عثيمين أنّ شيخ الإسلام أشار إلى القسم الثالث الذي هو: ذاتية فعلية، وقد رجعتُ إلى كلام ابن تيمية فلم أجده كذلك.

الثاني: أنه قيد الصفات الفعلية بقيدين: الأول أنها متعلقة بمشيئته.
والثاني أنها ليست لازمة لذاته.

ومفهومه أن الذاتية تكون ملازمة لذاته، ولا تكون متعلقة بمشيئته، وعليه فالسمع والبصر عنده صفتان ملازمتان للذات الإلهية العلية، وليستا متعلقتين بالقدرة والمشيئة.

والمقصود هنا أنه يجعل السمع والبصر والعلم الظهوري ونحوها صفاتاً ذاتية فقط، وقد نص على ذلك.

فقال رحمه الله تعالى: فالحياة والعلم والقدرة **والسمع والبصر** والعزة والقوة وما أشبه ذلك **من الصفات الذاتية**، نمرها كما جاءت، ونقول: إن لله حياةً وعلماً وقدرة وسمعاً وبصراً وقوةً وعزة، إلى آخره، ولا يجوز أن نصرفها عن ظاهرها؛ لان صرفها عن ظاهرها خروج بها عما يُراد بها.

كذلك الصفات الفعلية نمرها كما جاءت، مثل المجيء والإتيان، والغضب، والسخط، والرضا، والفرح، والعجب، وغير ذلك من الصفات الفعلية، فنقول: المراد بالرضا المعنى الحقيقي، وبالسخط المعنى الحقيقي، وبالفرح المعنى الحقيقي، وبالكراهة المعنى الحقيقي، وهكذا.

" شرح العقيدة السفارينية " (١٠٥/١)، وانظر (٧١/١).

والصواب أن السمع والبصر ونحوهما صفات فعلية، متعلقة بالمشيئة مع ملازمتها للذات الإلهية، والله أعلم بالصواب وإليه المرد والمآب.

فإن قيل: **وكيف تجعلها من الصفات الفعلية مع ملازمتها للذات ؟**

يقال: كل الصفات قائمة بالذات أصلاً، الذاتية والفعلية، وإنما هذا اصطلاح للتفريق بين نوع من الصفات ثابت، لا يتجدد، والنوع الآخر، الذي تتجدد آحاده، فالأول هو ضابط للذاتية، والثاني ضابط للفعلية، وكلاهما ملازم للذات إما نوعاً أو آحاداً، والله أعلم.

سُئل العلامة **صالح الفوزان** كما في فتوى منشورة في اليوتيوب: فضيلة الشيخ - وفقكم الله – ذكرتم - حفظكم الله - أن صفة الكلام لله سبحانه صفة فعلية فهل نقول إن أصل الصفة أعني صفةَ الكلام ذاتية، لكن كلامه بما شاء، وقت ما شاء يكون صفة فعلية ؟

فقال الشيخ: [**يا أخي كل الصفات أصلها ذاتية، ما هو بس الكلام فحسب، الفعليات أصلها ذاتيات**].

قلتُ: فهذا مجرد اصطلاح للفصل بين الصفات الذاتية التي لا تجدد فيها، والفعلية التي تحدث أفرادها شيئاً بعد شيء.

وعلى هذا فالصفات قسمان: ذاتية، وفعلية

فالذاتية هي: الصفات الملازمة للذات بحيث ليس لها آحاد تقع شيئاً بعد شيء كالوجه، واليدين، والقدمين، والعظمة، والعلو المطلق،..

والفعلية هي: الصفات التي تقع آحادها شيئاً بعد شيء.

ثم الصفات الفعلية على قسمين:

الأول: ما كان وقوع جميع آحادها حتمياً في جميع ما يُقَدَّرُ من الأزمنة، وهذا كالسمع، والبصر، والعلم الظهوري، ..

الثاني: ما كان وقوع آحادها في زمن دون آخر كالكلام، والنزول والغضب، والفرح، والرضا، والسخط، والمقت،..

وكلا القسمين متعلق بالقدرة والمشيئة، أما تعلق الثاني فظاهر فنقول: يتكلم متى شاء، وينزل متى شاء، إلخ.

إنما تعلق القسم الأول بالمشيئة هو الذي أشكل، وقد أُجِيبَ عنه بما يُزيل الإشكال لمن تمعن.

وعليه فلا يصح أن نقول: يرى متى شاء، ويسمع متى شاء، ويعلم متى شاء، وإن كان متعلقاً بالمشيئة كما لا نقول: يعدل إذا شاء، فإذا شاء ظلم! ويدخل الكافر النار إذا شاء فإذا شاء أدخله الجنة ،
ويدخل الرسل ومن مات مؤمناً الجنة إذا شاء فإذا شاء أدخلهم النار

كل هذا ونحوه لا يصح ؛ **لأن هذا أمر مفروغٌ منه مع أنه متعلق بالمشيئة**، فليست عقيدة السلف أنه لا يقدر على الظلم وعلى منع الرسل من رحمته و.. بل كلهم يعتقدون أنه قادر على ذلك، ولكنه قد تنزه عنه؛ لأنه لا يفعل إلا الكمال، ولا يغيب عنه كمال.

فإذن نقول في ذاك ما نقوله في هذا

وكلا القسمين كمال، أما الأول (حتمي الوقوع) فالكمال في وقوعه فقط؛ فلهذا تحتم وقوعه، وأما القسم الثاني فالكمال إنما يكون حين وقوعها، فلا يكون الاتصافُ بها حال عدم اتصافه بها كمالاً، وكذلك لا يكون عدم الاتصاف بها حال اتصافه بها كمالاً، بل الكمال في وقوعها حين يفعلها، وفي عدم وقوعها حين لا يفعلها.

فحينما لا يتكلم يكون الكمال عدم الكلام، وإذا تكلم يكون الكمال هو الكلام؛ إذ لا يكون في حالةٍ غيرُها أكمل منها.

وهذه الفقرات الأخيرة كلام دقيق استنبطتُه من رد ابن القيم على الرازي في الشفاء في مسألة الحكمة والتعليل، فلا تستعجل في تخطئته حتى تتأمله بدقة وإنصاف.

وإذا قسمنا الصفات إلى واجب وجائز وممتنع كما مشى عليه السفاريني وغيره، - والأصل أنه جاء من المتكلمين - نقول:

الممتنع: ما فيه نقص، سواء أكان نقصاً مطلقاً كالموت، والجهل، والخيانة، والظلم،..

أم كان نقصاً في وقت دون وقت كالمكر، والكيد، والخداع،..

فالمكر بالماكرين كمال؛ لأنه جزاء من جنس العمل، فيدل على كمال الماكر بالمقابلة، وأنه غير عاجز عن رد كيد الكائد عليه، وأما المكر بغير الماكرين فنقص؛ فلهذا يتنزه الله عنه.

فإذن ما كان نقصاً مطلقاً يكون ممتنعاً بكل حال، وما كان نقصاً في حال دون حال يكون ممتنعاً في الحال التي يكون فيها نقص، وأما الحال التي يكون الاتصاف بها كمالاً فتكون ثابتة له.

والواجب يكون الصفات الذاتية كالحياة، والفعلية الحتمية كالبصر.

وليس معنى الوجوب هنا أن غيره أوجب عليه ذلك - تعالى الله عن ذلك – وإنما هذه الواجبات من لوازم ذاته تعالى، وهو الخالق، وما سواه مخلوق، وهو الغني بذاته، وكل ما سواه مفتقر إليه.

فصفاته – سبحانه – متوقفة عليه، لا على غيره، بخلاف غيره فكماله متوقف على خالقه؛ لأن خالق الأشياء كلها ليس مخلوقاً، وإلا لزم التسلسل في الخالقِين، وهو محال [31].

---

[31] كل حادث لا بُد له من مُحدث، أما المُحدِث لكل حادث (الأزلي) فلا يلزم أن يكون له محدِث آخر ؛ لأنه لن يبقى موصوفاً بأنه خالق كل شيء أصلا! وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :« يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ حتى يقول : من خلق ربك ؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ».
وهذا السؤال الشيطاني إنما هو مغالطة عقلية؛ لأنه سؤال خاطئ عقلاً، فالله تعالى لا بداية له، فلا يصح أن يقال: من خلقه؛ لأن المعنى سيكون: ما بداية مَن لا بداية له! وهذا تناقض، فمن لا بداية له يبقى لا بداية له، وهذا كما لو قيل: أين ولد من لا ولد له، وأين المخلوق الذي ليس بمخلوق،.. والعقل يمكنه توليد أسئلة لا جواب لها فتأمل.

والجائز يكون الصفات الفعلية التي تقع في زمن دون زمن كآحاد الكلام والرضا والغضب والنزول ونحو ذلك.

قال السفاريني في " نظم الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية " :

وبعد فاعلم أن كل العلم ... كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي

لأنه العلم الذي لا ينبغي ... لعاقل لفهمه لم يبتغ

فيَعلَمُ **الواجبَ** و**المحالا** ... **كجَائزٍ** في حقه تعالى

وصار من عادة أهل العلم ... أن يعتنوا في سبر ذا بالنظم

قال العلامة ابن عثيمين: ويقال للواجب أحياناً **اللازم**، ويقال للمحال أحيانا **الممنوع**، ويقال للجائز أحيانا **الممكن**، والمدار على المعنى.

أما **الواجب** في حق الله تعالى: فهو ما لا يُتَصَوَّرُ عَدَمُه بالنسبة إليه، فكل شيء لا يتصور عدمه بالنسبة لله فهو واجب، فمثلًا الحياة من الواجب، والعلم من الواجب، والقدرة من الواجب، والقوة من الواجب، والأمثلة في هذا كثيرة، فكل ما لا يتصور عدمه فهو واجب.

وأما **المستحيل**: فهو كل ما لا يُتَصَوَّرُ وُجُوْدُه، فالذي لا يتصور وجوده هو المستحيل، مثل الموت والعجز والضعف والجهل والنسيان وما أشبه ذلك. فهذا كله ممتنع في حق الله عز وجل.

والضابط في هذا: أن كل كمال فهو من الواجب في حق الله تعالى، وكل نقص فهو من الممتنع في حق الله عز وجل.

وأما **الجائز**: فهو ما جاز وُجُوْدُه وعَدَمُه بالنسبة للخالق، مثل النزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، وخلق شيء معين كخلق ذباب مثلًا، وخلق السماوات، وخلق الأرض، هذا من الأمور الجائزة؛ لأنه يجوز أن لا يخلق الله هذا الشيء ويجوز أن يخلقه؛ فلو لم يخلقه لم يكن ذلك نقصاً، ولو خلقه لم يكن نقصاً، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا كلها من الأمور الجائزة.

فإذا قال قائل: إن إثبات الجائز في حق الله ممنوع؛ لأنه إن كان وجودُه كمالًا كان عدمه نقصاً، وإن كان عدمُه كمالًا كان وجودُه نقصاً، وحينئذٍ لابد أن يكون إما موجوداً فيكون من الواجب أو معدوماً فيكون من المستحيل، فلا يُتَصَوَّرُ شيءٌ جائزٌ في حق الله ؟

فالجوابُ على هذا أن نقول: هو كمالٌ في حال وجوده، نقصٌ في حال عدمه إن كان من الموجودات، أو هو كمالٌ في حال عدمه، نقصٌ في حال وجوده، فمثلًا إذا اقتضت الحكمة أن يوجد هذا الشيء فوجد صار كمالًا، ووجوده قبل اقتضاء الحكمة نقص، وإذا اقتضت الحكمةُ عدمَه كان وجوده نقصا، ووجوده في حال اقتضاء الحكمة عدمه نقص.

وبهذا يمكن أن نقول إنّ هناك شيئاً جائزاً في حق الله، ويكون وجوده في حال اقتضاء الحكمة كمالًا، ويكون عدمه في حال اقتضاء الحكمة كمالًا، فنزول الله إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، في هذه الحال كمال، وفي غير هذه الحال لا يكون كمالًا؛ لأن الله عز وجل اقتضت حكمته أن يكون نزوله في هذا الوقت فقط ، ولو اقتضت الحكمة أن ينزل في غير هذا الوقت ولم ينزل كان عدم النزول نقصاً، وهذا شيءٌ مستحيلٌ في حق الله عز وجل.

" شرح السفارينية " (١/٦٩_٧١).

تنبيه: العِلم لا يقال إنه صفة ذاتية، ولا يقال إنه صفة فعلية، ولا يقال إنه صفة ذاتية فعلية بإطلاق، وإنما نقسمه إلى قسمين: علم أزلي وهو صفة ذاتية، لا يتعلق بالمشيئة، وعلم متجدد صفة فعلية. هذا على ما ترجح عندي، وإلا فبعضهم يقول: ذاتية فعلية. ونص على هذا غير واحد كابن جبرين في " فتاواه " (٤٤/٦٣) ، لكن قد سبق نقد القسمة الثلاثية، فلا حاجة أن نقول: ذاتية فعلية ، بل نُفَصِّل، فالعلم الأزلي صفة ذاتية، والعلم التجددي صفة فعلية.

ولا ترجع تورد نفس الإشكال، وهو: هل يعني هذا أن تقول: يعلم إذا شاء، فإن شاء لم يعلم ؟! لا، فليس هذا هو معيار الصفات الفعلية عندي! إنما المعيار التجدد، والحدوث كما سبق، فهو سبحانه يعلم كل شيء، ولكن هذا العلم يتجدد ويظهر، وهذه صفة فعلية؛ فإنّ مَن لم يُفَرِّقْ بين علمه سبحانه الأزلي السابق بالأشياء، وعلمه بها بعد وجودها لم يَجرِ على قواعد أهل السنة ، بل إنه وافق المتكلمين، الأشاعرة شعر أم لم يشعر؛ فإن الذي ينفي العلم التجددي، والسمع التجددي، والإرادة المتجددة و.. ويَرُدُّ كُلَّ ذلك إلى العلم الأزلي إنما هم المتكلمون، لا أهل السنة، فتنبه.

أخرج أبو داود بسند قوي على شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال: رأيت رسول الله - ﷺ - يقرأ قوله تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها} إلى قوله: {إن الله كان سميعا بصيرا} [النساء: 58] ويضع إصبعيه. قال أبو يونس: وضع أبو هريرة إبهامه على أذنه والتي تليها. **قال البيهقي**: وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله لبيان محلهما من الإنسان، يريد أن له سمعا وبصرا، **لا أن المراد به العلم؛ فإنه لو كان كذلك، لأشار إلى القلب؛ لأنه محل العلم**، ولم يُرِد بذلك الجارحة، فإن الله - تعالى - منزه عن مشابهة المخلوقين. " لوامع الأنوار " (١٤٤/١).

تنبيه آخر: هل قال أحد من أهل العلم بأن الصفات المتجددة مطلقاً فعلية ؟

الجواب:

أولاً: التقسيم إن سَلِمَ من الخطإ الجوهري، الذي يَمسُّ العقيدة يكون مقبولاً، ولو لم يَسبق المرءَ إليه أحدٌ، وإن كان متضمناً لغلط جوهري غير اصطلاحي يكون مردوداً ولو قال به من قال.

ثانياً: قد أشار الشيخ ناصر العقل إلى أن بعض أهل العلم قالوا به في شرح قول الطحاوي: [أو أنه لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم] .

قال: هذا كلام السلف، وهو أن الله عز وجل متكلم إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء سبحانه، وأن كلامه من صفاته، وهذا معنى أنه قديم، فكلامه من صفاته، وصفات الله عز وجل كذاته أزلية، لكن صفات الله عز وجل على نوعين: منها صفات ذاتية، ومنها صفات فعلية، ومنها ذاتية وفعلية، فبعض أهل العلم قال: إنها ثلاثة أنواع، **وبعضهم جعل الذاتية الفعلية داخلة في الفعلية**، وبعضهم جعلها داخلة في الذاتية.

" شرح الطحاوية " (٢٧/١١) بترقيم شاملة الجوال.

وسُئل العلامة عبد العزيز الراجحي : من المعروف أن القول بأن الكلام صفة ذاتية فعلية من كلام المتأخرين، وكان المتقدمون يقولون بأنه صفة فعلية فهل هم مخطئون؟

فقال: ما قالوها، ما قالوا هذا، المتقدمون لم يُبتلوا بأهل البدع فهم يقولون القرآن كلام الله ويسكتون، لكن لما جاء أهل البدع وتكلموا بكلام الباطل بين العلماء أن كلام الله قديم النوع وهو صفة ذاتية وحادث الآحاد. " شرح الطحاوية " (٩٣/١).

الذي أريده ليس جواب الشيخ، وإنما نباهة السائل حيث لاحظ أن كلام المتقدمين ليس فيه ما يقال عنه: ذاتي فعلي.

والشيخ ذهب بعيداً حيث ظن أن السؤال عن التقسيم عموماً، تقسيم الصفات، فبين أن المتقدمين ويعني بهم أصحاب الصدر الأول، الصحابة والتابعين، هؤلاء لم يكونوا يقسمون الصفات؛ لأنهم لم يُبتلوا بأهل البدع كما ذكر الشيخ؛ فلهذا كانوا يكتفون بإثبات الصفات دون تفصيل.

وتقسيم الصفات أصلاً ليس خاصاً بالخالق سبحانه بل حتى صفات المخلوق يمكن أن تقسم إلى صفات فعل وصفات ذات.

وعلى كل سؤال السائل لم يكن عن أصل التقسيم، وإنما عن زيادة القسم الثالث في التقسيم، وهو وصف الصفة بأنها ذاتية فعلية.

وهذا التقسيم ابتكره العلامة الفقيه محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى كما سبق، وقد تقدم أيضاً أنه لا يُحتاج إليه، والله تعالى أعلم.

وأقول: ما سبق هو تحرير المسألة إن شاء الله، ويُمكن تصحيح القسمة الثلاثية على ضعف [32] فنقول:

الصفات الذاتية كالوجه واليدين

والصفات الفعلية فقط كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء والإتيان يوم القيامة، ووضع القدم في النار..

فالاستواء على العرش لا يُمكن القول إنه كان متصفاً به في الأزل، إنما يقال: كان متصفاً بالاستواء والمجيء والنزول بالقوة، لا الفعل. أعني أنه كان قادراً على الاتصاف بها، لكننا لا نعلم أكان فعلها بحيث استوى على مخلوق آخر قبل خلق العرش، ونزل من شيء إلى شيء، وجاء.. بالفعل أم لا ؟

ليس عندنا ما يُثبت ذلك ولا ما ينفيه

والصفات الذاتية الفعلية كالكلام والرضا والغضب، والسمع والبصر..

فيكون ضابط الصفات الذاتية: ما ليس متعلقاً بمشيئة، ولا يتجدد.

ويكون ضابط الصفات الفعلية: ما كان متعلقا بالمشيئة، ولا نعلم له آحاداً قبل وجوده، فلا نعلم استواءَ اللهِ تعالى على مخلوقٍ قبل استوائِهِ – سبحانه - على عرشه، ولا نعلم نزولَ اللهِ تعالى إلى شيء قبل نزوله إلى سماء الدنيا،..

ويكون ضابط الصفات الذاتية الفعلية: ما كان متعلقا بالمشيئة، وندرك أن الله تعالى لم يزل يتصف بآحاده، فلا نعلم لآحاده أول ، ولا آخر، والله أعلم.

---

[32] إنما قلت هذا؛ لأني لا أعرف من سبقني إليه؛ فإنه حتى من يُقسم الصفات القسمة الثلاثية لا يذكر هذا، فإن لم يكن عليه نقد بناء فلا بأس أن يؤخذ به، وإن كان فيه دخن فلا يؤخذ به، وأستغفر الله تعالى، وأتوب إليه.
وقد ذكرته لبعض الزملاء الفضلاء فلم يرتضوه، وأنا في الأصل لا أعتمده، لكنه مجرد رأي ذُكِر.

تنبيه: ذكرتُ في حاشية الصفحة السابقة ـ كما تلاحظ – أن ما أوردته من وجه تصحيح القسمة الثلاثية هو أمر فهمتُه أنا، ولم أعرف من نص عليه، حتى ممن يُقسم الصفات إلى: ذاتية وفعلية وذاتية فعلية!

وهذا لقصور نظري وإلا فحينما ناقشتُ المسألة مع بعض الفضلاء قرأتُ كلام العلامة الصالح محمد بن عثيمين، الذي تقدم ذكره في صفحة (٣٣) وهو قوله:[وأما الصفات الفعلية فهي التي تتعلق بمشيئته، وليست لازمة لذاته لا باعتبار نوعها، ولا باعتبار آحادها، مثل الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، فهذه الصفات صفات فعلية تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، وهي صفات حادثة في نوعها وآحادها، فالاستواء على العرش لم يكن إلا بعد خلق العرش، والنزول إلى السماء الدنيا لم يكن إلا بعد خلق السماء، والمجيء يوم القيامة لم يكن قبل يوم القيامة].

قد يقال: هذه جراءة لا تنبغي؛ لأنه نفى عن الرب سبحانه أصل الصفة في الأزل، وأثبت حدوثها نوعاً وآحاداً، وهذا مخالف لكلام السلف، حيث قالوا بأن الله تعالى كامل في جميع ما يُقدر من الأزمنة، لا يحدث له كمال لم يكن يتصف به من قبل، جميع صفاته أزلية.. كما سبق إيراد كلام الدارمي والطحاوي وابن أبي العز، وهذا أمر معروف؟

الجواب:-

المشهور أن المقصود بنوع الصفة أصلها، فإذا قيل: نوع الكلام أزلي. معناه: أصله كذلك ، ولكن في هذا الموضع للشيخ ابن عثيمين اصلاح خاص في هذا حيث يُعَبِّرُ عن أصل الصفة بـ الجنس ويجعل النوع أخص منه، وقد صرح بهذا في شرح السفارينية[33] فقال: كل صفة فعلية فإنها حادثة النوع أو الفرد، لكنها قديمة الجنس، فمثال النوع الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا فهذا نوع، لكن نزوله كل ليلة فهذا فرد؛ لأن نزوله الليلة ليس هو نزوله البارحة.

[33] " شرح العقيدة السفارينية " (١٥٦/١) شاملة، وفي طبعة المؤسسة (١٦٧/١).

فإذن العلامة ابن عثيمين حينما جعل ضابط الصفات الذاتية قوله بأنها التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها كان مدركاً للازم هذا الضابط، وهو أن تكون الصفات الفعلية حادثة النوع والآحاد!

ولكنه لا ينفي أنَّ أصل الصفة وهو ما يُعبر عنه بالجنس لم يزل ولا يزال متصفاً بها.

ثم إن تفريقه بين الجنس والنوع لا معنى له - والله أعلم - ؛ لأنه يلزمه أن يجعل نوع الكلام والغضب والرضا وغير ذلك حادث، ويجعل الأزلي من ذلك جنسه ، لا نوعه.[34]

فمثلاً القرآن نوع من الكلام، والأحاديث القدسية نوع من الكلام، و.. والجنس من ذلك، الذي هو أصل الكلام أزلي (قديم).

وإذا كان كذلك فلا فرق بين ما جعله من الصفات الفعلية، وبين ما جعله من الصفات الذاتية الفعلية، فتأمل

وعليه فيبقى الإيراد وارداً على تقسيمه الثلاثي؛ لأن ضابطه للصفات الذاتية جامع غير مانع، جامع لجميع الصفات الذاتية، لكنها غير مانع من دخول غيرها فيها، وهذا معيب في الضوابط والحدود

قال السيوطي في " الكوكب الساطع " :

والجامع المانعُ حد الحد وذو انعكاس إن تشا والطرد

(حد الحد) أي: تعريف التعريف هو: ما كان جامعاً مانعاً.

جامعاً لأفراد المعــرَّف، ومانعاً من دخول غير أفراد المعــرَّف فيه.

ويكون مطرداً، منعكسا.

وهذا التعريف وهو قوله: لم يزال ولا يزال متصفاً بها. لم يتوفر فيه شرط التعريف المذكور؛ فلهذا صح نقده، والله تعالى أعلم.

---

[34] وهو قد قال: كل صفة فعلية فإنها حادثة النوع أو الفرد، لكنها قديمة الجنس. كما سبق.

تنبيه:- هناك من يُشير إلى التفريق بين الصفات الفعلية والصفات الاختيارية

كما يُلاحظ من كلام ابن أبي العز في " شرح الطحاوية " (١/٧٩_٨٠)، وكلام العلامة صالح آل الشيخ في فتوى له منشورة في اليوتيوب.

قال ابن أبي العز عند قول الطحاوي: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، كما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً): ش: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته - سبحانه - صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده. ولا يرد على هذا **صفات الفعل والصفات الاختيارية** ونحوها، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه - لما سئل عن قوله تعالى: {ثم استوى على العرش} كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»؛ لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يُطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: أنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغير والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يُسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته للكتابة ا.ه

نقلته كلامه رغم طوله استطراداً، والشاهد قوله: صفات الفعل والصفات الاختيارية لعله عطف بينهما عطف ترادف، لا عطف تباين؛ لأنه ساق الأمثلة بمساق واحد، ويدل على هذا أيضاً قوله بعد ذلك:(وإن أريد به نفي **الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد،** ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل).

فلم يقل: وإن أريد نفي الصفات الفعلية، من أنه لا يفعل إلا ما يريد.
ولم يقل: وإن أريد نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يختار إلا ما يريد.
ولا يكون أصلاً فعلٌ بغير اختياره، إلا على قول بعض الفلاسفة إنه موجب بالذات، وهو قول ظاهر الفساد حيث يتضمن سلب الاختيار عن الله تعالى، وكل مسلم يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق بمشيئته واختياره وقدرته، ولا أحد منهم يقول بأن الخلق وُجِد بوجوده دون اختياره كما يتحرك الخاتم بتحريك الأصبع، فلابِسُ الخاتم حينما حَرَّكَ الأصبع تحرك الخاتم، فلم يتقصد تحريك الخاتم، وإنما تحرك الخاتم تبعاً لحركة الإصبع! وشعاع الشمس حينما ظهرت ظهر، لا بإرادتها؛ لأن طلوعها طلوعٌ لشعاعها.

وقد بين شيخ الإسلام فساد هذا القول ديناً وعقلاً في أكثر من موضع من كتبه في مجموع الفتاوى، ودرء التعارض، وبيان التلبيس، والصفدية، وشرح الأصفهانية، والجواب الصحيح، و..

قال: وما يُدَّعَى مِنْ أنَّ المعلول قد يُقارن علتَه إنما يُعقَلُ فيما كان شرطاً، لا فاعِلًا كقولهم: حَرَّكْتُ يدي فتحرك الخاتم؛ فإنَّ حركة اليد شرط في تحريك الخاتم، والشرط والمشروط قد يتلازمان، وليست فاعلة مبدعة لها، وكذلك الشعاع مع النار والشمس، ونحو ذلك، وأما ما يكون فاعلًا فلا يتصور أن يقارنه مفعوله في الزمان سواء كان فاعلًا بالإرادة أو قدر أنه فاعل بغير إرادة وسواء سُمي فاعًلا بالذات أو بالطبع أو ما قدر لا يتصور أن يكون المفعول مقارنا لفاعله في الزمان كما اعترف بذلك جماهير العقلاء من الأولين والآخرين. " مجموع الفتاوى " (١٤٥/١٢)

[نص كلام الشيخ صالح آل الشيخ في التفريق بين الصفات الفعلية والصفات الاختيارية]

سُئِلَ حفظه الله تعالى: ما المراد بالصفات الفعلية غير الاختيارية ؟

فقال:(معلومٌ أن صفات الله جل وعلا تنقسم إلى أقسام، باعتبارات مختلفة، مرة ننظر لها من جهة لُزومها للذات، وانفكاكها عن الذات الإلهية فيُقال: صفاتُ ذاتٍ، وصفاتُ فِعل، صفات الذات الملازمة لله جل وعلا ، التي لا تنفك عنه في حال دون حال، مثل صفة الوجه والسمع والبصر والعينين وصفة الكلام، ونحو ذلك من الصفات الذاتية.

والصفات الفعلية هي: الصفات التي يفعلها الله - جل وعلا - متى شاء.

الصفات الفعلية **منها ما هو ملازم**، مثل الرحمة، هذه صفة فعل، يرحم، لكن هو سبحانه لا يُمكِنُ إلا أن يكون رحيماً سبحانه وتعالى.

الله جل وعلا فَعّال لما يُريد، لا يُمكِنُ إلا أن يكون فَعّالا لما يُريد.

مثل صفة الكلام، هو جل وعلا لم يزل مُتكلماً سبحانه، كل شيء في ملكوته يكون بكلامه، بقوله، فلم يزل كذلك، فهذه تدخل في الصفات الفعلية الملازمة، يعني غير متعلقة بالاختيار، هي ذاتية، إذن أقصد بالاختيار التي تكون بعد أن لم تكن أو تكون ولا تكون مثل - مثلاً - صفة الرضا هو يرضى سبحانه عمن يشاء، فهي مُتَنزلة بحسب حال المرضي عنه.

مثل الله سبحانه وتعالى يغضب، وليس يغضبُ دائماً، هو يغضب إذا شاء؛ ولذلك قال - جل وعلا- في سورة طه :{ومن يَحلل عليه غضبي فقد هوى} (من يحلل) يعني حَلَّ بعد أن لم يكن حالَّاً، كذلك الغضب لا يُمكن أن يكون صفة ذاتية، فهو صفة فعل.

الرحمة صفة فعلية غير متعلقة بالاختيار وهي صفة ذاتية، وهكذا مثل الاستواء، هو سبحانه وتعالى استوى على العرش - جل جلاله - ، {ثم استوى على العرش} فقبل أن يكون مستوياً على العرش هو - جل وعلا - اختار أن يكون مستوياً على العرش، وهكذا

فإذن في تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية..) انتهى المقطع الصوتي

في كلام الشيخ صالح آل الشيخ السابق شيء مهم، يجدر الانتباه له، وهو أنه جعل الصفات الفعلية قسمين، قسم ملازم للذات، وقسم غير ملازم، وهذا موافق لما قررتُه سابقاً من كون الصفات الفعلية منها ما هو حتمي الوقوع، ومنها ما ليس بحتمي الوقوع، فهو جعل ما سميته أنا حتمي الوقوع صفاتاً فعلية غير اختيارية [35] وما ليس بحتمي الوقوع فعلية اختيارية.

وأما كونه جعل السمع والبصر والكلام من الصفات الذاتية فهذا لا يوافَق عليه، وقد سبق تحرير ذلك، وبالله التوفيق.

---

[35] وفي نص عبارته خلل حيث جعلها ذاتية، ولو اكتفى بقول: فعليه غير اختيارية. لكان أحسن من قوله: ذاتية؛ لأن مراده فيما ظهر أنها غير اختيارية مع كونها فعليه فأراد التعبير عن هذا فقال: ذاتية.
ومعلوم أن المقام كان مقام جواب عن إيراد، لا مقام تحرير؛ ولهذا حصل في عباراته ما حصل، والله أعلم.

تنبيه: كل الصفات متعلقة بالذات، وإنما هذا التقسيم مجرد اصطلاح.

وعليه فلك أن تقول: إن الصفات **كلها ذاتية!**

وليس معناه إنكار أفعال الله تعالى؛ لأن أفعاله سبحانه إنما تقوم بذاته، فمن أثبت جميع الصفات على طريقة أهل السنة والجماعة، إثباتاً يليق بجلاله وجماله وكماله لم يصح التشنيع عليه في تقسيمٍ إلا إذا تضمن تقسيمُه لوازماً فاسدة، أو فيه تناقض أو خلل.

لكن لا يصح أن تقول: **جميع الصفات فعلية**؛ لأن من الصفات ما ليس بفعل باتفاق الناس كلهم، العرب وغيرهم، مؤمنهم وكافرهم كالصفات الخبرية مثل الوجه ونحوه.

ومن قال بأن الصفات التي تتجدد ذاتية فعلية فهو مُطَوِّلٌ على نفسه القسمة، وكلما كان حصر التقسيمات في أقسام قليلة كان أحسن.

وأظن من أمعن النظر يمكنه أن يأتي بضابط يفصل بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية من دون احتياج إلى قسم ثالث يشترك فيه القسمان السابقان.

وعموماً الفرق بين الفعل وغيره ظاهر لكل أحد، عربي وأعجمي، لكن التعبيرات هي التي قد يزل فيها الإنسان [36]، والله المستعان.

فما كان فعلاً يعد من الصفات الفعلية سواء كان وقوعه مؤكداً أم لا، وما ليس بفعل يقال إنه من الصفات الذاتية.

---

[36] ولهذا من اللفتات الجميلة ما قاله لي بعض الفضلاء: مراد العثيمين بقوله في ضابط الصفات الذاتية: لم يزل ولا يزال متصفاً بها. أنها ملازمة لذاته، غير متعلقة بمشيئته. وهذا صحيح، مصرح به كما مر في بعض كلامه.

هناك تقسيمات أخرى للصفات باعتبارات مختلفة

فمثلاً تقسيمها باعتبار طريق العلم به تنقسم إلى قسمين:

١ _ **خبرية** وهي التي لا تُدرك إلا بالخبر من الكتاب أو السنة.

٢ _ **عقلية** وهي التي قد تُدرك بالعقل ولو لم يَرد به الخبر.

فالأولى مثل الوجه واليدين والنزول والاستواء على العرش

والثاني مثل الحياة والغنى والقوة.

والمقصود بكونها عقلية كما تلاحظ أنه يمكن للعقل العلم بها قبل ورود السمع، فالعقل يتصور أن خالق الخلق حي، غني، قادر،...

لكنه لا يدرك هل هو متصف بالوجه واليدين و.. أو لا.

وعلى كل حال فلا نثبت شيئاً من الصفات إلا بالنص، لكن هذا من حيث النظر فقط ، فلا تفهم من هذا أن إثباتنا للحياة و.. كان بالعقل! فكون العقل يدرك اتصاف البارئ جل وعلا بوصف لا يعني أن يثبته بدون نص شرعي، فتأمل.

وهذا التقسيم كما تلاحظ لا يراعى فيه النظر للذاتية من الفعلية؛ فالقسم الأول تدخل فيه صفات ذاتية وصفات فعلية كما مثلت له.

تنبيه: بعض الصفات قد تختلف فيها وجهات النظر- والله أعلم - مثل الكرم هل هو من الخبرية أو العقلية ؟

ومن التقسيمات تقسيم الصفات باعتبار إمكان رؤيتها إلى قسمين: **١_ عينية ٢_ معنوية**

فالأول مثل: الوجه، واليدين، والساق، والثاني مثل: العلم والقدرة والحلم ونحو ذلك، فهذه لا تُرَى، إنما نرى آثارها.

وعلى كل لا ينبغي تكثير التقسيمات إلا عند الحاجة، والله أعلم.

الخلاصة :-

- التقسيم مجرد اصطلاح فلا يضر مع اعتقاد ثبوت الصفات على الوجه اللائق بالموصوف جل وعلا.

- أتفق مع شيخي أبي مشكور على حصر الصفات في قسمين: ذاتية وفعلية؛ لثلاثة أمور:

١_ هذا هو المعروف عمن تقدم.

٢_ القسمة الثلاثية غير منضبطة.

٣_ حصر التقسيمات في أقسام أقل أحسن اتفاقاً.

لكني أختلف معه في جعل الصفات الذاتية قسمين:

١_ ذاتية محضة، وهي صفات متجددة كالسمع والبصر.

٢_ ذاتية خبرية، وهي التي مُسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء كالوجه واليدين

فالصواب أن التي سماها محضة هي صفات فعلية كما نص عليه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ لأنها تجدُّدِية.

وبالنسبة لاستشكال كون هذه الصفات المتجددة فعلية، متعلقة بمشيئته مع تحتم وقوعها قد أجيب عنه بأنّ هناك أموراً يُسلم الطرف المقابل بتحتم وقوعها مع اعتقاده أنها ممكنة، متعلقة بمشيئته كالعدل، وعقاب الكافرين، بل والغضب عند وجود سببه، والفرح عند وجود سببه، ونحو ذلك.

والنقص منتف بكل حال

مع أن شيخ الإسلام يقول بجواز عدم تحتم وقوعها، واستحسن قوله بعض الإخوة كما سبق.

💢 ابن القيم يرى أنّ هذا النوع من الصفات المتجددة صفات ذاتية، فهو سلف لابن عثيمين والبراك وأبي مشكور ومن يقول بهذا القول.

وهم محجوجون بما سبق ذكره، من أن التجدد يُفارق الأوصاف اللازمة سواء تحتم وقوعه أم لا.

💢 أختلف مع الشيخ صالح سندي في جعله الصفات المتجددة صفاتاً ذاتية فعلية؛ فإن هذا لا يُحتاج إليه، ونسبته لشيخ الإسلام غلط لمن قرأ كلام شيخ الإسلام، وإن كان الفرق بسيطاً.

💢 قولي بتحتم وقوع بعض الصفات المتجددة كالعلم والسمع والبصر دون تحتم وقوع آحاد الكلام والرضا.. مبني على أصل ظاهر، وهو أن عدم كلامه سبحانه، واستوائه، ونزوله، ومجيئه، ونحو ذلك ليس فيه نقص إلا في حالة ما إذا أخبر أنه سيفعل كذا عند كذا فيتحتم وقوع ذلك الفعل؛ لأنه لا أصدق من الله حديثا.

بينما عدم سماعه لأصوات خلقه، أو بعضه، وعدم رؤيته لهم، وعدم علمه المتجدد بما يقع في مُلكه ظاهر النقص، والله أعلم.

💢 إذا علمت أن التقسيم مجرد أمر اصطلاحي، لا يلزم منه نفي شيء من الصفات ينبغي أن يذهب عنك التشنيع على من خالفك فيه، ولو تمعنت بإنصاف، وسألت الله تعالى التوفيق لوُفقت له، وما يضرك خلاف من خالفك، والله المستعان.

💢 لنا أنّ تقسم الصفات الإلهية إلى قسمين: ذاتية وفعلية، وتجعل الذاتية ما لا تجدد فيها، والفعلية ما فيها تجدد، بحيث تقع آحادها وأفرادها شيئاً فشيئا، بقطع النظر عن الخوض في المشيئة.

ختاماً..

ما كان صواباً فمن الله تعالى وحده، ومن كان من غلط فمن قبل نفسي، والله تعالى منه بريء، وكذلك رسوله ﷺ منه بريء [37] ، وأسأل الله تعالى السلامة والعصمة من الزلل في هذه العلوم الإلهية والشرعية والمغفرة من الخطايا، والحمد لله رب العالمين.

لا أنسى أن أشكر شيوخي الذين استفدت منهم في هذا البحث بقطع النظر هل يتفقون معي أو لا فيما ذكرت، لكني استفدت منهم.

- **أبو مشكور عبد الشكور الإسرافيلي**
- **أبو أويس قيس اللحجي**
- **أبو أسامة مشير الشرعبي**

جزاهم الله تعالى خيراً

[37] قد كنت كتبت:(والله تعالى ورسوله ﷺ منه بريئان) ولكن تذكرت حديث عدي بن حاتم الذي رواه الإمام مسلم في كتاب الجمعة من صحيحه أن رجلاً خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن **يعصهما** فقد غوى. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بئس الخطيبُ أنتَ، قل : ومن يعص الله ورسوله ». حيث غضب رسول الله ﷺ من جمعه مع الرب سبحانه في ضمير واحد؛ لأنّ الخالق جل وعلا هو الكامل الغني بذاته، فلا يُقرن مع أحد سواه مهما كان المقرون كاملاً في جنسه.
قال القاضي وجماعة من العلماء : إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية ، وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه ." شرح مسلم " (١٥٩/٦)
وقال شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله تعالى: قوله: (قلت: الله ورسوله أعلم)، فيه جواز إشراك الضميرين؛ فإن إشراك الضمير الذي أنكره النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- على ذلك الخطيب الذي قال له رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: " بئس خطيب القوم أنت "، لما سمعه قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى؛ لأن الخطبة شأنها كما قال النووي: الإيضاح، فأنكر النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ذلك، وأما إشراك الضميرين فقد جاء في هذا الحديث وفي غيره، هذا وقوله: (الله ورسوله أعلم) هذا في زمان حياته، أما بعد موته فالنبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يقال له: " إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك "، فلو سُئلت الآن: كم قيمة هذا الكتاب؟ وأنت لا تعلم، لا يصلح أن تقول: الله ورسوله أعلم، ولكن تقول: الله أعلم، " شرح الأربعين النووية " (٤١/١).

قد تم نشر البحث، لكن ثمة مسألة عظيمة، مشكلة للغاية، نبهني عليها بعض الإخوة، وهي قول شيخ الإسلام فيما سبق صفحة (٢٢):

فكون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء على أنه لا بُدَّ من كونه لا يمتنع أن يكون واقعاً بمشيئته، وقدرته، وإرادته، وإن كانت من لوازم ذاته كحياته وعلمه؛ فإن إرادته للمستقبلات هي مسبوقة بإرادته للماضي {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس: ٨٢]

وهو إنما أراد هذا الثاني بعد أن أراد قبله ما يقتضي إرادته، فكان حصول الإرادة اللاحقة بالإرادة السابقة.

" مجموع الفتاوى " (٢٤٤/٦)

هل شيخ الإسلام يُقرر بهذا أنّ الحياة متعلقة بالمشيئة ؟

الحقيقة أن هذا الأمر مشكل جداً، لكن يُمكن أن يقال: مقصود الإمام الحراني ابن تيمية – والله تعالى أعلم – أنه قد يقال له: أنت الآن تجعل أموراً تحتم وقوعها داخلة تحت المشيئة فستكون مثل الصفات اللازمة، التي لا تتعلق بالمشيئة من حيث ملازمتها للذات كالحياة والعلم، بل واليدين والوجه ؟

فيجيب بأنّ هذا لا مانع منه!

فكون الأشياءِ التي يجبُ وجودُها بعضها تتعلق بالمشيئة، وبعضها لا تتعلق بها أمراً غير مستنكر؛ فليس شرطاً فيما يجب وجوده ألا يتعلق بالمشيئة.

هذا تخريج، وثمة تخريج آخر وهو دخول في شبكة خطيرة نسأل الله تعالى السلامة والعافية، وهو أن يقال: كلامه على ظاهره، وهو يريد أن يقرر ما يقوله أئمة السنة: **وصفات الله تعالى متوقفة عليه، لا على غيره**.

فأنت الآن أيها المخلوق جميع صفاتك متوقفة على خالقك؛ فلولاه لما وُجِدَ شيء من صفاتك، فأنت مجبور على الاتصاف بالحياة والوجه، إلخ؛ لأن صفاتك ليست متوقف عليك، بينما الخالق نفسه سبحانه صفاته لم يُوجِدها له خالق آخر ؛ فلهذا ليس بمجبور على شيء من صفاته، فكل صفاته متوقفة عليه، أي: على مشيئته، والله أعلم.

وليس معنى هذا جواز اتصافه بالنقص وما يضاد كمالاته!

بل الكمال واجب له في كل حال، وهو أعلم بالكمال من غيره.

قد يقال: الذي يفهم من قول أهل السنة: إن صفات الرب سبحانه متوقفة عليه، لا على غيره. أن صفاته تعالى ليست مخلوقة؛ لأنها صفات الخالق. يقال: نعم، لكن لا يعني هذا أن يقال بأن الله تعالى مجبور على شيء من صفاته، وكون الكمال واجب له لا يُنافي تعلقه بالمشيئة.

ومن يفهم أن كون صفاته تعالى متوقفة عليه، لا على غيره أنه مجبور على شيء من صفاته - سواء صرح أم لم يصرح - فهو مخطئ في أقل أحواله، والكمال في رد كل شيء من صفاته إلى مشيئته، ولو كان من لوازم ذاته الواجبة له كحياته!

وليس معنى هذا أنه خلقها بعد أن لم يخلقها؛ فإن صفات الله تعالى كلها أزلية (قديمة) لم تُسبَق بعدم، فليست مخلوقة.

فإن قيل: وما معنى كون حياته ووجه وسمعه وبصره و.. بمشيئته ؟

فالجواب يكون بالجملة السابقة: **أنها متوقفة عليه، لا على غيره.**

ونجزم أنه لم يُوجِدها له خالق آخر ؛ فهو الخالق، وما سواه مخلوق له، وصفاته من لوازم ذاته، فصفات الخالق لا تكون مخلوقة باتفاق السلف.

وهو سبحانه قديم أزلي بجميع صفاته، لم يأت عليه وقت كان فاقداً لشيء من كمالاته، فليس شيء من صفاته حادث الأصل والآحاد.

والعقل البشري محدود المعرفة، فلا يتجاوز ما بعد ذلك؛ فلهذا يقف هنا مستعيذاً بالله من الشيطان الرجيم قائلاً: آمنت بالله وبِرُسُلِه.

لما روى أحمد وغيره عن أبي هريرة ، قال : قال رسول ﷺ :« **إن الشيطان يأتي أحدكم فيقول : من خلق السماء ؟ فيقول : الله عز وجل، فيقول : من خلق الأرض ؟ فيقول : الله، فيقول : من خلق الله ؟ فإذا أحس أحدكم بشيء من ذلك، فليقل : آمنتُ بالله وبرسله** ».

هذه مجرد محاولة لتخريج كلام الإمام ابن تيمية، والله أعلم بالصواب.

المراجع

١_ " القواعد المثلى في أسماء الله تعالى وصفاته الحسنى "

٢_ " شرح لمعة الاعتقاد "

٣_ " شرح العقيدة السفارينية " ثلاثتها للعلامة ابن عثيمين

٤_ " مجموع فتاوى شيخ الإسلام " لابن قاسم

٥_ " شرح الطحاوية " لابن أبي العز الدمشقي الحنفي

٦_ " شرح الطحاوية " للعلامة عبد العزيز الراجحي

٧_ " شرح الطحاوية " للشيخ ناصر العقل

٨_ " فتاوى ابن جبرين " الشاملة

٩_ فتاوى صوتية للشيخ صالح السندي، والشيخ عبد الرحمن البراك، والشيخ صالح الفوزان، وغيرهم.

١٠_ مراسلات ونقاشات مع بعض المشايخ والإخوة.

تم بحمد الله تعالى يوم السبت في دار الحديث بالضالع، العاشر من جمادى الأولى لعام سبعة وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية، يوافق الأول من نوفمبر لعام خمسة وعشرين وألفين بعد الميلاد كما قيل [38] .

وتمت مراجعة له بعد ذلك بأيام.

[38] منذ بداية طلبي للعلم وأنا أستعمل التاريخ الهجري، ولا ألتفت إلى الميلادي بعد علمي أن تاريخ المسلمين هو الهجري، والميلادي إنما جاء به النصارى، ولكن في هذه السنة أدركت أنه لا ينبغي الجهل به، لا لأنه جيد في ذاته، وإنما لكونه مستعملاً بشكل كبير في الأسواق، والمستشفيات، والتجارات، ومعاملات الناس في بلدان المسلمين فضلاً عن غيرهم، فكونه تدرك الواقع أحسن من الجهل به؛ فقد تحتاج إليه، والله أعلم.

[ملحق بعض الاعتراضات الواردة من بعض الفضلاء]

١ _ ذكرت فيما سبق أنه يمكن تقسيم الصفات المتجددة إلى حتمي الوقوع، وما ليس بحتمي الوقوع فاعترض علي بعض الأحبة بما نصه: (طالعتُ في رسالتك تقسيم الصفات فاستفدت منها وأسأل الله أن يوفقنا وإياك لكل خير، لكن يا أخي حفظك الله تقسيمك للصفات الفعلية إلى حتمي الوقوع وغير حتمي الوقوع

هذه العبارة (حتمي) بمعنى لازم أن تقع وهذه العبارة في حق الله الأولى والله أعلم أن تترك ويعبر بما عبر به أهل العلم وأنت تعرف أن أهل السنة قد أنكروا على المعتزلة قولهم يجب على الله فعل الأصلح).

الجواب

أولاً: أشكر الله تعالى أن يسر لي أحبة يطلعون على بعض ما أكتب وينصحون لي فيما يرونه خلاف الصواب، نُصحاً لدين الله، ورحمة لأخيهم كما أشكره على نعمه.

ثانياً: أشكر جميع الإخوة الذين طالعوا الرسالة وناقشوني فيما استشكلوه منها، ونصحوني فيما رأوه خلاف الصواب.

ثالثاً: التعبير بـ حتمي الوقوع. ليس عليه غبار، بل هو موافق لكلام أئمة السنة حينما يذكرون الكمالات المطلقة، ويقولون إنها واجبة لله سبحانه؛ لأن المقصود أن ذلك واجبٌ بإيجاب الله تعالى له، لا أن غيره أوجبه عليه وحاشاه.

وأما إنكار أهل السنة على المعتزلة القول بوجوب فعل الأصلح فليس على إطلاقه - وهذه لفتة يجب التنبه لها – فإنَّ إنكار أهل السنة على المعتزلة القول بوجوب فعل الأصلح إنما هو لقولهم بأن الأصلح هو ما تعرفه عقولهم، وما يرونه هم أنه الأصلح، وأما أنه سبحانه يفعل غير الأصلح فهذا كلام باطل، وإن كان ممكناً في نفسه.

فأهل السنة يوافقون المعتزلة في وجوب فعل الأصلح؛ لأن أفعال الله تعالى في منتهى الكمال، فلا يوجد أصلح منها، لكن نقطة الخلاف بيننا وبينهم أن الأصلح عندهم ما تدركه عقولهم، بينما الأصلح عندنا ما تقتضيه حِكمته سبحانه، وذلك واجب بإيجابه له، لا بإيجاب غيره.

قال العلامة ابن عثيمين: أما مسألة الأصلح أي: وجوب الصلاح والأصلح على الله فهذا أيضاً من أصولهم يقولون: يجب على الله أن يفعل الأصلح كذا قالوا بأنه حكيم، والحكيم لا يفعل إلا الأصلح؛ لأن العدول عن الأصلح إلى ما دونه يُنافي الحكمة؛ إذن فيجب على الله أن يفعل الأصلح، ويجب عليه أن يفعل الصلاح، **لكن هذا القول**

وإن كان ظاهره حقاً لكن هم لا يريدون الحق؛ لأننا نقول: ما ميزان الأصلح؟ هو الصلاح، إن كانت العقول عقولكم فإن هذا باطل؛ لأنكم ما تعلمون ما هو الأصلح من غيره، وإن كان الأصلح ما تقتضيه حكمة الله فهذا ليس إليكم، ولستم الذين أوجبتموه على الله، بل الله هو الذي أوجبه على نفسه.

" مجموع شروح نونية ابن القيم للسعدي، وابن عثيمين والهراس " (٥٣٨/١) طبعة دار الآثار.

وقال عند قول ابن القيم عما بناه المعتزلة على أصولهم:

ولأجلها قالوا بأن الله لم   يقدر على إصلاح ذي العصيان

ولأجلها هم يوجبون رعايةً   للأصلح الموجود في الإمكان

حقاً على رب الورى بعقولهم سبحانك اللهم ذا السبحان.

قال: **ونحن نقول بناءً على وجوب الأصلح نحن نؤمن به، لكن لا لأننا أوجبناه، بل نؤمن به؛ لأنه مقتضى الحِكمة**... وبناءً على ذلك يختلف قولنا هذا، وقول المعتزلة، والمعتزلة يرون أن الأصلح والصالح موكول إلى عقولهم.

" مجموع شروح نونية ابن القيم للسعدي، وابن عثيمين والهراس " (٥٤٠/١)

وانظر أيضاً شرحه على السفارينية المجلد الأول صـ ٣٤٥، صـ٣٥٠

قال: ولله عز وجل أن يفعل ما شاء، كما قال تعالى: (إن الله يفعل ما يشاء) (الحج: الآية 18) ، لكن ما كان من مقتضى حكمته وكماله **فلابد أن يكون** ، وما خالف مقتضى الحكمة والكمال فإنه مستحيل، فمثلا تعذيب المطيع هذا مستحيل؛ لأن مقتضى الحكمة أن يثاب المحسن على إحسانه. " شرح السفارينية " (٣٤٥/١)

إلى أن قال: فالمعتزلة يقولون: إنه يجب على الله فعل الأصلح بجانب الصلاح وفعل الصلاح بجانب الفساد، ولكننا قلنا: إنه إن كان المراد بالصلاح، والفساد، والأصلح ما يناط بالعقل فقول المعتزلة خطأ، وذلك لأن عقولنا تقتصر عن إدراك الصلاح والفساد، فقد نظن هذا الشيء فسادا ويكون صلاحا، وقد نظنه صلاحاً ويكون فسادا. وإن أرادوا بالأصلح ما تقتضيه حكمة الله عز وجل - وإن كان بالنسبة لنا سيئا - فإن هذا هو ما تقتضيه حكمة الله عز وجل؛ لأن الله لا يفعل شيئا يكون فسادا، والله عز وجل يقول:{والله لا يحب الفساد} نحن قد نظن هذا الشيء فسادا وهو صلاح.

" شرح السفارينية " (٣٥٠/١)

وقال: فإن قال قائل: إذا **قلنا** : إنه يجب عليه فعل الأصلح أو الصلاح، ورد علينا خلق إبليس، وأنه لو سلم الناس من إبليس لكانوا في خير وكان أصلح لهم، والله تعالى قد خلقه؟

فالجواب على هذا الإشكال أن نقول: إن خلق إبليس لا شك أنه شر، لكن وجود شر يصارع بخير هذا أصلح.. " شرح السفارينية "

ففعل الأصلح واجب، لا بإيجاب أحد عليه، وإنما بإيجابه هو ذلك؛ لأفعاله في منتهى الكمال، فلا أكمل منها.

فالخلاصة أن مقصودي بـ حتمي الوقوع.

أننا علمنا ذلك، لا أننا حتمناه نحن عليه؛ لأن كمالاته متوقفة عليه، لا على غيره، ونسأل الله العصمة من الزلل في هذه الأبواب العظيمة.

وإنما كررت عبارات ونقولات في نفس المعنى؛ لئلا يتكرر نفس النقد

فإذن لو قيل: هل يجب على الله تعالى فعل الأصلح؟

نقول: المعتزلة يقولون: يجب عليه سبحانه فعل الأصلح للعباد.

وأهل السنة يردون عليهم بأنه لا يجب عليه ذلك بالمعنى الذي تريدونه

وليس واجباً عليه فعل الأصلح ولا الصلاح ويح من لم يُفلح " السفارينية "

ولكن بعض الناس قد لا يفهم مقصود أئمة السنة، فأهل السنة يقولون: الله تعالى لا يفعل إلا الأصلح؛ إذ لا أكمل مما يفعل، وهذا هو الأصلح، ووجوب حصول ذلك بإيجابه هو له، لا بإيجاب أحد عليه ذلك وحاشاه سبحانه.

فالفرق بين قولنا وقول المعتزلة في معيار وضابط الأصلح كما أن أهل السنة يتأدبون في الألفاظ، فالأصلح عند المعتزلة ما هو يدرك بعقولهم، والأصلح عندنا ما تقتضيه حكمته ولو لم يكن صالحا للعبد، فإدخال أبي لهب في النار هو الأصلح من إدخاله الجنة، وإن لم يكن هذا هو الأصلح لأبي لهب نفسه.

وأيضاً أهل السنة لا يقولون: يجب على الله. حتى لا يُتوهم أن ذلك بإيجاب غيره عليه، بل يتأدبون في التعبير، لنقول: لا يفعل إلا الأصلح والأكمل مع قدرته على غيره؛ لأن أفعاله كلها صادرة عن حكمة بالغة.

فلا يطلقون: يجب على الله فعل الأصلح. بل يقولون: كل أفعاله صادرة عن حكمة بالغة، ولا يصدر فعل منه سبحانه بغير حكمة. وهذا هو عين الأصلح، ووجوب حصوله بإيجابه هو، لا بإيجاب غيره عليه.

٢ _ نقلتُ فيما سبق أنَّ مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية أن الكلام ونحوه صفة فعلية فقط، ولا يقول بأنها ذاتية فعلية؛ وزعمتُ أن هذا اصطلاح للشيخ ابن عثيمين، وإليك من كلام شيخ الإسلام وابن القيم ما يدل على أنهما يقولان بأنها ذاتية فعلية.

قال الإمام السفاريني نقلا عن شيخ الإسلام: فَإِنْ قِيلَ: هَلْ كَلَامُ الْبَارِي - جَلَّ وَعَلَا – صِفَةُ ذَاتٍ أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ؟ فَالْجَوَابُ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَمُحَقِّقِي الْأَئِمَّةِ، **أَنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ مَعًا**، فَإِنَّ صِفَةَ الْكَلَامِ لِلَّهِ – عَزَّ شَأْنُهُ – ثَابِتَةٌ بِإِجْمَاعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى ذَلِكَ، فَيَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ وَمَتَى شَاءَ بِلَا كَيْفٍ

" لوامع الأنوار " في الشاملة (١/١٣٤)، وفي ط. دار التوحيد (١/٤٥٤)

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

وَأَمَّا " السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ " وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ كالهشامية والكَرَّامِيَة وَأَصْحَابِ أَبِي مُعَاذٍ التومني وَزُهَيْرٍ اليامي وَطَوَائِفَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ: يَقُولُونَ: **إنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ** هُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَلَامًا قَائِمًا بِذَاتِهِ.

وَهَذَا هُوَ الْمَعْقُولُ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ فَكُلُّ مَنْ وُصِفَ بِالْكَلَامِ كَالْمَلَائِكَةِ وَالْبَشَرِ وَالْجِنِّ وَغَيْرِهِمْ: فَكَلَامُهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ بِأَنْفُسِهِمْ وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِمَشِيئَتِهِمْ وَقُدْرَتِهِمْ. وَالْكَلَامُ صِفَةُ كَمَالٍ؛ لَا صِفَةُ نَقْصٍ وَمَنْ تَكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهِ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَتَّصِفُ الْمَخْلُوقُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ دُونَ الْخَالِقِ.

" مجموع الفتاوى " (٦/٢١٩)

وقال رحمه الله تعالى: وَالدَّلِيلُ يَقُومُ عَلَى أَنَّهُ **صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ** تَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ وَالرَّبُّ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ فَأَدِلَّةُ مَنْ قَالَ: إنَّهُ صِفَةُ فِعْلٍ كُلُّهَا إنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَهَذَا حَقٌّ وَأَدِلَّةُ مَنْ قَالَ إنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ إنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ يَقُومُ بِذَاتِهِ وَهَذَا حَقٌّ **[مجموع الفتاوى، ١٣/ ١٦٩]**

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - :

وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَصَرِيحُ السُّنَّةِ وَالْمَعْقُولُ وَكَلَامُ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ، كَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، **وَهِيَ صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ** قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [النحل: 40] ، وَقَوْلُهُ: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [يس: 82] فَإِذَا: تَخَلَّصَ الْفِعْلُ لِلِاسْتِقْبَالِ (وَأَنْ) كَذَلِكَ (وَنَقُولَ) فِعْلٌ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ (وَكُنْ) حَرْفَانِ يَسْبِقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَالَّذِي اقْتَضَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ هُوَ الَّذِي فِي صَرِيحِ الْعُقُولِ وَالْفِطَرِ.

" مختصر الصواعق " (١/٥٠١)

الجـــــــــواب

بالنسبة للكلام الذي ذكره السفاريني فهو من كلامه، لا من كلام ابن تيمية.
نعم هو نقل قبله كلاماً لابن تيمية من شرح الأصفهانية (٣٤/١) شاملة، لكن هذا بعينه ليس من كلامه، وعلى كل لعله مأخوذ من كلام ابن تيمية في المذكور بعدُ من " مجموع الفتاوى "

وعلى كل حتى لو كان للسفاريني فهو أيضاً من الإيرادات التي ترد عليَّ؛ لأني زعمتُ فيما سبق أن هذا إنما اصطلاح من الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى.

والجواب أني لم أجد أحداً حصر القسمة الثلاثية في موضع سوى ابن عثيمين؛ فلهذا زعمتُ أنه هو الذي ابتكرها، بل وفي بعض كلامه هو ما يُشعر بهذا، أنه استقراء من عنده.

وأما كلام شيخ الإسلام وابن القيم أو الموصلي [39] وكلام السفاريني فليس هو في سياق التقرير الخالص، بل هو في معرض الرد على المخالفين في ذلك

وإليك توضيح ذلك:

قال شيخ الإسلام: ومن المشهور عن السلف: أن القرآن العزيز كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود. وأما الجهمية والمعتزلة فيقولون: ليس له كلام قائم بذاته، بل كلامه منفصل عنه مخلوق عنه. والمعتزلة يطلقون القول: بأنه يتكلم بمشيئته، ولكن مرادهم بذلك أنه يخلق كلاماً منفصِلًا عنه، والكلابية والسالمية يقولون: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه قائم بذاته، بدون قدرته، ومشيئته مثل حياته. وهم يقولون: الكلام صفة ذات، لا صفة فعل يتعلق بمشيئته وقدرته، وأولئك يقولون: هو صفة فعل؛ لكن الفعل عندهم: هو المفعول المخلوق بمشيئته وقدرته. وأما السلف وأئمة السنة وكثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وأصحاب أبي معاذ التومني وزهير اليامي، وطوائف غير هؤلاء يقولون: **إنه صفة ذات وفعل،** هو يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته. وهذا هو المعقول من صفة الكلام لكل متكلم؛ فكل من وصف بالكلام كالملائكة والبشر والجن وغيرهم فكلامهم لا بد أن يقوم بأنفسهم، وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم. **" مجموع الفتاوى " (٢١٩/٦)**

---

39 الكلام المذكور سابقاً هو في " مختصر الصواعق " للموصلي، ولا أدري هل هو لابن القيم أو للموصلي؛ لأنه ليس موجوداً في الأصل، الذي بين أيدينا، فقد يكون فيما فُقِد من الصواعق، وقد يكون من كلام المُختصِر نفسه، والله أعلم.

فتأمل بإنصاف وانتباه:-

حينما كان الضابط للصفات الفعلية عند المخالفين ما تعلق بالقدرة والمشيئة، والذاتية ما هو قائم بالذات، فانقسموا قسمين: من جعل الكلام متعلقاً بالقدرة والمشيئة مع كونه غير قائم بالذات، والآخر جعل الكلام قائم بالذات غير متعلق بالقدرة والمشيئة أبان شيخ الإسلام وتابعه ابن القيم والسفاريني أن الكلام قائم بالذات مع كونه متعلقاً بالقدرة والمشيئة، فتوفر فيه الضابطان عندهم للصفات الذاتية والفعلية؛ فلهذا يكون الكلام ونحوه صفة ذات وفعل معاً

باعتبار أن الذاتية ما قام بالذات، والفعلية ما تعلق بالقدرة والمشيئة.

أما حينما يأتي شيخ الإسلام لتقرير المسألة بالضابط الجامع فإنه يقول: فصل في الصفات الاختيارية، وهي الأمور التي يتصف بها الرب عزوجل، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل كلامه وسمعه وبصره.. " مجموع الفتاوى " (٢١٧/٦)

وهذا الكلام قبل ذلك الكلام كما تلاحظ في المرجع، فهو بدأ بتقرير المسألة بضابط صحيح جامع أن الصفات الفعلية الاختيارية هي التي تقوم بذاته بمشيئته وقدرته.

ثم لما ذكر نزاع المخالفين في الكلام فمنهم من جعله ذاتي؛ لقيامه بالذات، ومنهم من جعله فعلي؛ لأنه يكون بمشيئته وقدرته أبان أنه قائم بالذات مع كونه بمشيئته وقدرته، فهو ذاتي فعلي في آنٍ واحد بهذا الاعتبار.

وهكذا كلامه في الموضع الثاني قال: ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم ومن لم يقل إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته لم يقل إنه يتكلم والنفاة منهم من يقول: الكلام صفة فعل. بمعنى أنه مخلوق بائن عنه، ومنهم من يقول: هو صفة ذات.
بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى.

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب والرب يتكلم بمشيئته وقدرته فأدلة من قال: إنه صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته، وهذا حق وأدلة من قال إنه صفة ذات إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته، وهذا حق وأما من أثبت أحدهما كمن قال إن كلامه مخلوق أو قال إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته فهؤلاء في الحقيقة لم يُثبِتوا أنه يتكلم ولا أثبتوا له كلاماً؛ ولهذا يقولون: ما لا يعقل.
هذا يقول: إنه معنى واحد قام بالذات وهذا يقول: حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته وهذا يقول: مخلوق بائن عنه. **" مجموع الفتاوى " (١٦٩/١٣)**

فلما كان الضابط عندهم للذاتي ما قام بالذات أبان أن كل فعلية ذاتية.

فإذن شيخ الإسلام يرى أن تلك الصفات فعلية فقط خلافاً للوجه واليدين ونحوها فهي ذاتية فقط، وأما هذه النقولات فهي في سياق الرد على المبطلين، الذين ضلوا السبيل في الضابط؛ ولهذا أبان لهم أنه على ضابطكم فالكلام بل كل الصفات الفعلية تعتبر صفات ذات وفعل؛ لأنها قائم بذاته مع كونها بمشيئته وقدرته.

وهكذا كلام ابن القيم لو تأملناه بدقة من قوله: فصل اختلف أهل الأرض في كلام الله تعالى.. مذهب الجهمية المذهب الثالث: مذهب الجهمية لصفات الرب تعالى أن كلامه مخلوق ومن بعض مخلوقاته، **فلم يقم بذاته سبحانه**، فاتفقوا على هذا الأصل واختلفوا في فروعه..

المذهب الرابع: مذهب الكلابية، أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، **أن القرآن معنى قائم بالنفس، لا يتعلق بالقدرة والمشيئة**، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسمع على الحقيقة...[40]

المذهب الخامس: مذهب الأشعري ومن وافقه **أنه معنى واحد قائم بذات الرب**، وهو صفة قديمة أزلية.. وهذا المذهب مبني على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختيارية بالرب تعالى ويسمونها مسألة حلول الحوادث، وحقيقتها إنكار أفعاله وربوبيته إرادته ومشيئته...

المذهب السادس: مذهب الكرامية، وهو أنه متعلق بالمشيئة والقدرة قائم بذات الرب تعالى، وهو حروف وأصوات مسموعة، وهو حادث بعد أن لم يكن، فهو عندهم متكلم بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن متكلما، كما يقوله سائر فرق المتكلمين أنه فعل بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن فاعلا.. والكرامية أقرب إلى الصواب..

المذهب السابع: مذهب السالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث **أنه صفة قائمة بذات الرب تعالى لم يزل ولا يزال، لا يتعلق بقدرته ومشيئته**، ومع ذلك هو حروف وأصوات، وسور وآيات سمعه جبرائيل منه، وسمعه موسى بلا واسطة، ويسمعه سبحانه من يشاء، وإسماعه نوعان: بواسطة وبغير واسطة ومع ذلك فحروفه وكلماته لا يسبق بعضها بعضاً.. وجمهور العقلاء قالوا: تصور هذا المذهب كاف في الجزم ببطلانه..

فصل قول أتباع الرسل الذين تلقوا هذا الباب عنهم أثبتوا لله صفة الكلام كما أثبتوا سائر الصفات، **ومحال قيام هذه الصفة بنفسها كما يقوله بعض المكابرين** أنه خلق

---

40 قال ابن القيم: (قول الإمام أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب) إمام الطائفة الكلابية كان من أعظم أهل الإثبات للصفات والفوقية وعلو الله على عرشه منكرا لقول الجهمية، **وهو أول من عُرِفَ عنه إنكارُ قيامِ الأفعال الاختيارية بذات الرب تعالى. "** اجتماع الجيوش " (٢/٢٨٢).

الكلام لا في محل، **ومحال قيامها بغير الموصوف بها كما يقوله المكابر الآخر** أنه خلق في محل فكان هو المتكلم به دون المحل، قالوا: والكلام الحقيقي هو: الذي يوجد **بقدرة** المتكلم **وإرادته** قائماً به، لا يُعقل غير هذا، وأما ما كان موجوداً بدون قدرته ومشيئته - وإن سمع منه - فإنه ليس بكلام له، وإنما هو مخلوق خلقه الله فيه، فلو كان ما قام بالرب تعالى من الكلام غير متعلق بمشيئته بل يتكلم بغير اختياره لم يكن هذا هو الكلام المعهود، بل هذا شيء آخر غير ما يعرفه العقل ويشهد به الشرع. قالوا: ولو لم يكن هناك ألفاظ مسموعة حقيقة السمع لم يكن ثم صفة كلام البتة، ولو كان عاجزا عن الكلام في الأزل لم يصر قادرا عليه فيما لم يزل، فإنه إذا كانت حاله قبل وبعد سواء وهو لم يستفد صفة الكلام من غيره، فمن المستحيل أن تجدد له هذه الصفة بعد أن كان فاقدا لها بالكلية... وقد دل القرآن وصريح السنة والمعقول وكلام السلف على أن الله سبحانه يتكلم بمشيئته، كما دل على أن كلامه صفة قائمة بذاته، وهي صفة ذات وفعل.

" مختصر الصواعق " (١/٤٩٤_٥٠١) شاملة، وفي ط مؤسسة الريان تحقيق محمد بن رياض الأحمد صـ ٤٧٩، ٤٨٣

فأنت ترى أنه باعتبار ضابط المخالفين أن الذاتية ما قام بالذات أبان أنها ذاتية، وباعتبار ضابطهم للفعلية أنها ما تعلقت بالقدرة والمشيئة أبان أنها أيضاً فعلية، وهذا ليس فيه إشكال لو اعتبرنا الضابط في الصفات الذاتية ما قام بالذات، والفعلية ما تعلق بالقدرة والمشيئة، وعليه فجميع الصفات الفعلية ذاتية في آنٍ واحد، فتكون صفة الكلام ونحوها صفة ذات وفعل، ولا إشكال في هذا.

كما قال: وكذلك الأساطين منهم متفقون على إثبات الصفات والأفعال، وحدوث العالم، **وقيام الأفعال الاختيارية بذاته سبحانه**، كما ذكره فيلسوف الإسلام في وقته أبو البركات البغدادى، وقرره غاية التقرير، وقال: **لا يستقيم كون الرب سبحانه رب العالمين إلا بذلك**، وأن نفى هذه المسألة ينفى ربوبيته**." إغاثة اللهفان " (٢/٢٥٨)**

وقد ذكر رحمه الله تعالى نحو هذا في النونية فقال: فصل في مجامع طرق أهل الأرض واختلافهم في القرآن

٥٩٧_ وإذا أردتَ مجامع الطرق التي ... فيها افتراق الناس في القرآن

٥٩٨_ فمدارها أصلان قام عليهما ... هذا الخلاف هما له ركنان

٥٩٩_ هل قوله بمشيئة أم لا وهل ... في ذاته أم خارج هذان

٦٠٠_ أصل اختلاف جميع أهل الأرض في ... القرآن فاطلب مقتضى البرهان

إلى أن ذكر مذهب أهل الحديث في رقم البيت ٦٤٨ وأطال في وصفه، وإلزام المخالفين حتى بلغ البيت رقم ٧٢٣. [[41]]

وعلى كل فالمقصود هنا أنه في حال التقرير والسبر والتقسيم لا داعي للتنصيص على لفظ الذاتية؛ لأنه معلومٌ بداهة أن كل فعل بمشيئة وقدرة الفاعل يكون قائماً بذات فاعله، فيكتفي بذكر لفظ الفعلية أو الاختيارية، كما قال : المثال السابع: رد النصوص الصريحة التي تفوت العدد على ثبوت **الأفعال الاختيارية للرب سبحانه وقيامها به** كقوله: {كل يوم هو في شأن} [الرحمن: 29]، وقوله: {فسيرى الله عملكم ورسوله}[التوبة: 105]، وقوله: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون}[يس: 82]، وقوله: {فلما جاءها نودي} [النمل: 8] إلخ. **" إعلام الموقعين " (٢/٢١١).**

فلم يقل: الأفعال الاختيارية الذاتية!

وإنما ينص على كونها قائمة به مع أن معلوم بداهة؛ للرد على من خالف المعلوم بالبداهة؛ ولئلا يُتوهم أنه إذا اكتفى بلفظ الفعلية أو الاختيارية يعني عدم قيامها بالذات!

قال: في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لأشج عبد القيس:« إن فيك خلقين يحبهما الله الحلم والأناة » فقال: أخلقين تَخَلقتُ بهما أم جُبِلتُ عليهما ؟ فقال: «بل جبلت عليهما» فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يُحِبُّ.

فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله جبله على الحلم والأناة، **وهما من الأفعال الاختيارية، وإن كانا خلقين قائمين بالعبد؛** فإن من الأخلاق ما هو كسبي، ومنها ما لا يدخل تحت الكسب.

" شفاء العليل " (١/١٢٩)

وبالنسبة للسفاريني فهو تبع لشيخ الإسلام في هذا، فذكره بأن الكلام صفة ذات وفعل يريد به الرد على من جعله فعلياً مفارقاً للذات، ومن جعله ذاتياً مفارقاً للمشيئة والقدرة، وأما في الأصل فيكفي القول بأن: الكلام صفة فعل، والله أعلم.

من فهم عني هذا فالحمد لله، ومن لم يفهم فليس ملزماً بقبوله، ولا رده، وأنا منشرح له غاية الانشراح، ولو اتضح لي الحق في غيره لَصِرتُ إليه إن شاء الله.

---

[41] أورد ابن أبي العز أقوال الناس في مسألة الكلام باختصار، ذكر تسعة أقوال ونسبها لقائليها في كتابه " شرح الطحاوية " (١/٢٧٢) ط مؤسسة الرسالة، وانظر " مختصر الصواعق المرسلة " للموصلي (٢/٢٨٦_٢٩٣)

وليس عندي مشكلة في أن تُجهلني فتقول بأني لم أفقه كلام الأئمة؛ لأن هذه مجرد دعوى، وقد أبديت ما عندي، وقد قلت لبعض الإخوة: كلما ناقشني أحد بشأن هذه الرسالة ازددتُ يقيناً بصحة ما فيها، والله المستعان.

لكني أطرح عليك سؤالاً:

ما هو الانتقاد على من يقول: الكلام ونحوه صفات فعلية فقط ؟

إن قلتَ: لأنك خالفت العلماء!

فهذا كلام باطل، وقد سبقت النقولات عن بعض العلماء حينما يتكلمون عن الصفات الفعلية يذكرون الكلام ونحوه، ولا يقولون: الفعلية الذاتية.
فإن قلت: لا يذكرون ذلك، لكنه يُقدر مضمراً. فقدره في كلامي!

وإن قلتَ: لأنه قد يُفهم منه أنه غير قائم بالذات.

فالجواب أن هذا التوهم الفاسد غير وارد؛ لأني قد صرحت بنفيه حيث قلت بأن جميع الصفات قائمة بالذات!

ولأنه لا يصح أن يُفهم من قول من يقول: إن هذه صفة فعلية لله تعالى. أنها غير قائمة بذاته باتفاق العرب؛ فصفة الموصوف تقوم بالموصوف أبدا.

والأصل في الكلام العربي أن يوضع بوضعٍ يفهمه العربي الفصيح، ولا يلزم أن يقيد المتكلم بالعربية كلامه باصطلاحات المخالفين للعربية! ويقال: حتى لا يفهم منه الباطل؛ لأن الواجب على المتكلم ضبط كلامه بما يَفهم العربي منه المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله، فإذا جاء من لا يُدرك المعنى الصحيح؛ لعُجمته أو لجهله لم يكن على المتكلم انتقاد؛ لأن كلامه ليس موجهاً إلى هؤلاء، فهؤلاء ينبغي أن يتوجهوا إلى الكتاتيب، لا أن نحشو الكلام بالتوضيح لهم، والله المستعان

وإن قلتَ: لأنه توفر فيه ضابط الصفات الذاتية وضابط الصفات الفعلية.

فالجواب: ومن قال لك إن ضابط الصفات الذاتية هو قيامها بالذات؟

فهذا ضابط المخالفين، ولسنا ملزمين بالأخذ به، بل يتعين رده؛ لأن التسليم له يعني أن الصفات الفعلية ستكون غير قائمة بالذات كما ذهب إليه من ذهب مع كونه ظاهر البطلان شرعاً ولغةً وعقلا

ولو قلت بأن الصفات الفعلية أيضاً قائمة بالذات فأيُّ ضابطٍ هذا ؟! وهل تعي ما تقول؟! كيف تُسمي الشيء ضابطاً مع كونه فاقد للضبط؟!

فالضابط يجب أن يكون جامعاً مانعاً، وأما إن قلت: ضابط هذا الأمر كذا، وهو في نفس الوقت ضابط لما يقابله فهذا تلاعب، وعبث، والله المستعان.

فتقسيم الشيء إلى قسمين يشترط فيه التمييز بينهما بضابط مباين، لا متداخل، وإلا كان القسمان قسماً واحدا

فالصفات عموماً كلها صفات إلهية، تليق بالرب جل وعلا، وتمييز بعضها عن بعض لا بد أن يكون لضابط توفر في بعض ولم يتوفر في البعض الآخر.

فحينما نجعل ضابط أحد القسمين: ما قام بالذات. لم يصح هذا البتة؛ لأن الآخر كذلك قائم بالذات.

وقد سبق أن ذكرتُ صـ ٥١ أن الصفات كلها قائمة بالذات، فهي بهذا الاعتبار كلها ذاتية، لكن حينما نفرق بين الفعل وغيره يكفينا اختصاراً أن نقول: هذه فعلية. وتلك ذاتية.

وذكرتُ أيضاً صـ ٥٤ أن الفرق بين من يقول: هذه صفات فعلية فقط. وبين من يقول بأنها صفاتٌ ذاتية فعلية فرق بسيط.

لأن كليهما يعتقد أنها أفعال، كما يعتقدان أنها قائمة بالذات، لكن أحدهما يعبر عنها بقوله: صفات فعلية. والآخر يقول: صفات ذاتية فعلية!

فمن قال بأنها ذاتية فعلية. له ذلك، ومن قال: هي فعلية. له ذلك، وليس لأحد أن يعترض عليه؛ لأنه أصلاً يعتقد أنها مع كونها صفة فعلية إلا أنها قائمة بالذات العلية، لكنه يختصر الكلام فيقول: الكلام صفة فعلية، والوجه صفة ذاتية مثلاً

فهو مجرد اصطلاح!

واعلم أنه يحق لي ابتداءً - ولو لم ينص عليه شيخ الإسلام أو غيره - أن أطرح تقسيماً للصفات بضوابط أراها مطردة ما دامت غير مخالفة للحق، ليس تعالُماً، وإنما لأن قضية التقسيم اصطلاحية، فالأمر فيها موسع ، فلا يصح تضييقه، فالتقسيمات مجرد اصطلاح، والأصل في التقسيم التسليم إلا إذا أريد به معنى غير سليم أو كان غيرَ مفيد في نفسه.

فكوني أقول: تنقسم صفات الأحياء إلى قسمين: ذاتية وفعلية

فالفعلية ما كان لها آحاد متجددة. والذاتية: ما ليس لها آحاد متجددة.

ليس علي لوم بحق؛ فهذا التقسيم أراه أضبط، وأطرد، والله تعالى أعلم.

٣ _ تقيد بما عليه السلف، ولا تنتقد ما عليه العلماء!

يُمكنني أن أغلظ القول في الجواب عن هذا ولا حاجة فيه، ويمكنني تفادي الأمر، وعلى كل فهذا مصادرة عن المطلوب لمن يعقل!

_ أريها الثريا وتريني السها

_ هذا ليس جواباً علمياً في محله، فهو كلام حق، لكنه في غير موضعه.

_ ينبغي لك أن تفهم الكلام ثم تنقده بعلم، ولو في رسالة مكتوبة (وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري)، أما التخرص، والتعميم الفاسد بأن مقصود فلان الخروج عن منهج العلماء والأئمة، وإشعار الناس بإجماع مدعى فليس بمنهج المنصفين النَّصَحَة.

_ لو كان ثمة إجماع في هذه المسألة لربما كان في الأمر تضييق، لكن لا إجماع، والشدة في تقسيمات اصطلاحية أمر لا ينبغي، وبالنسبة لاحترام العلماء، وتقدير جهودهم **فاعلم أنهم أحب الخلق إلينا بعد الأنبياء، ونحن عالة عليهم في تحصيل العلم، والرجوع عند النوازل**، لكن تصحيح ما غلط فيه العالم المعين إنما هو من خالص النصح له، وعظيم المحبة له، سواء في خطإ جوهري أو حتى في مجرد اصطلاح، سواء أكان الخطأ مما يقال فيه: خلاف الصواب. أم كان مما يقال فيه: خلاف الأولى والأفضل، **فكل ذلك جارٍ بين متعلمي العلم، والعلم رَحِم بين طالبيه**.

_ نقد العالم بعلم وإنصاف مشروع، بل مستحب؛ لأن لكلامه قبولاً أعظم، فنقده بما جانب فيه الصواب أو الأولى يجعل للعلم ذاته هيبته، وأن الحق فوق الخلق وأن العالِم يُستدل له، لا به، فهذه هي طريقة أهل السنة والجماعة، لا يعتقدون العصمة في أحد من العلماء وإلا لرَدوا الحق لكلامهم وضلوا، وصاروا كمن قال الله تعالى فيهم: {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله} [التوبة: ٣١]، فالآن حينما قررت أنه يُقتصر في تقسيم الصفات على قسمين، ولا حاجة لثالث هل أكون قد خرقت سياج إجماع العلماء ؟! سبحان الله

قال العلامة عبد العزيز بن ناصر الرشيد رحمه الله تعالى (ت ١٤٠٨هـ): الصفات تنقسم إلى قسمين: **القسم الأول**: صفات ذاتية، وهي التي لا تنفك عنه بحال كالغنى والقدرة والعلو والرحمة، ونحو ذلك مما هي من لوازم ذاته. **القسم الثاني**: صفات فعلية، وهي كل صفة تعلقت بمشيئته وإرادته، ويُعبر عنها بالأفعال الاختيارية كالاستواء، والمجيء، والنزول، ونحو ذلك. " **التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية** " صـ٢٣، ط دار الرشيد في السعودية، ودار العواصم في الإسكندرية والدار الإسلامية في المنصورة من مصر.

قال العلامة محمد بن أمان الجامي: يقال للصفات الثبوتية: **صفات الذات** إضافة إلى الذات العلية لملازمتها للذات؛ **لأنها لا تتجدد تجدد صفات الأفعال**، فهي بهذا الاعتبار ذاتية، ومن حيث دلالتها على معنى ثبوتي ووجودي يقال: (ثبوتية، كالعلم والسمع، والبصر، والعِزة، والحِكمة) وغيرها.

وهي بهذا الاعتبار تقابل السلبية، وقد تقدم الكلام عليها.

ومن الصفات الذاتية صفات شرعية وعقلية مثل الصفات السلبية الخمس المعروفة عند الأشاعرة وصفات المعاني التي تقدم الكلام فيها، ومنها صفات خبرية محضة وهي الصفات التي الأصل في إثباتها الخبر عن الله عز وجل أو عن رسوله المعصوم مثل الوجه واليد والقدم والساق والأصابع هذه صفات ذاتية ملازمة للذات العلية وثابتة ثبوت الذات، فإذا هي ثبوتية وذاتية وهي معروفة بالصفات الخبرية، وسيأتي تفصيل الكلام فيها **وهي تقابل الصفات الفعلية المتجددة** كما تقابل الصفات السلبية من حيث الدلالة، والله أعلم.

د- صفات الفعل:

أما الصفات الفعلية **فقد <u>اختلف</u> أهل العلم في تعريفها، وفي التفريق بينها وبين الصفات الذاتية**، وهي من الصفات الثبوتية التي تقدم ذكرها.

قال (ملا علي القاري) الحنفي المتوفى سنة (1001هـ) رحمه الله في شرحه على (الفقه الأكبر) للإمام أبي حنيفة رحمه الله (المتوفى سنة 150هـ) .

قال (ملا) في تعريف الصفات الفعلية : وهي التي يتوقف ظهورها على وجود الخلق ، ثم قال: اعلم أن الحد بين صفات الذات وصفات الفعل مختلف فيه.

فعند المعتزلة: ما جرى في النفي والإثبات فهو من صفات الفعل [42]، كما يُقال خُلِقَ لفلان ولداً، ولم يُخلق لفلان، ورزق زيداً مالًا ولم يرزق عمراً.

وما لا يجري فيه النفي فهو من صفات الذات، كالعلم والقدرة، فلا يقال: لم يعلم كذا، ولم يقدر على كذا.

---

42 قال العلامة الجامي: المعروف أن المعتزلة لا يثبتون جميع الصفات، بل غلاتهم ينفون الصفات والأسماء معا، هذا هو المعروف عندنا وعند غيرنا – فيما أعلم- وأما ما ذكره (ملا علي القاري) فإنه يُفهَمُ منه أن المعتزلة يثبتون الصفات، وهو خلاف المعروف، وإن صح هذا الكلام أو هذا النص فإنه يُحمَل على أنَّ هذا مذهب طائفة معينة منهم غير مشهورة، والله أعلم.

والإرادة والكلام من صفات الفعل عند المعتزلة بخلاف غيرهم من أهل السنة والأشاعرة

قلت (العلامة الجامي): على تفصيل معروف عند كل طائفة.

وأما عند الأشعرية فالفرق بينهما أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات، فإنك لو نفيت الحياة يلزم الموت، ولو نفيت القدرة يلزم العجز، وكذا العلم مع الجهل وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل. ولو نفيت الإحياء أو الإماتة أو الخلق أو الرزق لم يلزم من نفيه نقيضه، كما لا يخفى.

فعلى هذا الحد لو نفيت الإرادة لزم منه الجبر والاضطرار، ولو نفيت عنه الكلام لزم منه الخرس والسكوت؛ **فثبت أنهما (يعني الإرادة والكلام) من صفات الذات، لا كما تقول المعتزلة** كما تقدم [43].

ثم قال القاري: وعندنا – يعني (الماتريدية) - أن كل ما وصف به ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من صفات الذات، كالقدرة والعلم والعزة والعظمة، وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده فهو من صفات الفعل كالرأفة والرحمة والسخط والغضب " اهـ. " شرح الملا علي القاري على الفقه الأكبر " صـ٢٠

هذه اصطلاحات وقد لا يختلفون في جوهر المسألة .

إلى أن قال:

" الصفات الإلهية " صـ ٢٠٣_٢٠٥ شاملة، صـ ٢٥٤_ ٢٥٦ ط. دار المنهاج، دار المحسن.

وأما قوله بعد ذلك بيسير:[**أما صفة الكلام فهي من صفات الذات باعتبار أصل الصفة، ومن صفات الأفعال باعتبار أنواع الكلام وأفراده، والله أعلم**]، وقوله صـ٣٢٢:[**وصفة الكلام - عند التحقيق - صفة ذاتية قديمة قائمة بذاته تعالى باعتبار نوع الكلام، وهي صفة فعل تتعلق بها مشيئة الله تعالى باعتبار أفراد الكلام**] فهو تابع للشيخ ابن عثيمين ، وليس من تحقيقه هو ابتداءً

---

43 يقصدون أنهما ذاتيتان باعتبار أن ضابط الصفات الذاتية: ما يلزم من نفيها ثبوت نقيضها. فالكلام يلزم من نفيه ثبوت نقيضه وهو الخرس، والإرادة يلزم من نفيها ثبوت نقيضها وهو العجز والاضطرار.
ولكن حتى الفعلية يلزم من نفيها نوعاً وآحاداً ثبوت نقيضها، فهو ضابط فاسد.
وكون الكلام من صفات الفعل عند المعتزلة لا يعني أن هذا باطل، بل هو من صفات الفعل، ولكن الفرق بين قولنا وقول المعتزلة أن المعتزلة يجعلونه فعلاً لكنه غير قائم بالذات، ونحن نقول: هو فعله، وكل أفعاله - جل وعلا - قائمة بذاته العلية.

وإلا فهو القائل صـ٢٦٠:[وهي (يعني الصفات) تنقسم إلى قسمين:

أ- **صفات فعلية** تتجدد حسب مشيئة الله، وهي النزول، الاستواء على العرش،.. الغضب، الفرح..

ب - **صفات ذاتية**، وهي قديمة قدم الذات، مثل الوجه، واليد، والعين، والقدم]

قلت: أوليس الغضب والفرح والضحك... من صفات الذات باعتبار أصل الصفة ؟!

ولهذا العلامة الجامي نفسه يقول في الفصل الثاني بعد ذلك: وفي ضوء كلام الإمام الطحاوي: **"ما زال بصفاته قديما قبل خلقه "** إلى آخره، ثم كلام الشارح الذي أوضح المسألة بما لم يترك مجالًا للتساؤل أو التردد، نستطيع أن نقول**: إن صفات الله تعالى ثابتة أزلا وأبدا، ولا تتجدد سواء في ذلك صفات الذات – والأمر فيها واضح - أو صفات الفعل على ما تقدم، وفي ضوء ذلك نقول: إن تجدد صفات الفعل في وقت دون وقت لا يقال فيه: إنه تعالى اتصف بصفة كان فاقدها، أو كانت ممتنعة في حقه، أو فعل فعلا كان ممتنعا في حقه، كما يزعم بعض أهل الكلام المذموم، بل الفعل ممكن في حقه تعالى، في كل وقت لأنه لا يجوز أن يعتقد أنه تعالى كان معطلًا عن الفعل في وقت من الأوقات، لأن الفعل كمال، وعدمه نقص.**

" الصفات الإلهية " (٢١٢/١) شاملة، و صـ٢٦٥،٢٦٤ ط. دار المنهاج

كل صفات الفعل ستصبح من هذا القبيل، **فما الفارق بين الصفات الفعلية، والصفات الذاتية الفعلية ؟!**

تنبيه: أرشدني بعض الفضلاء إلى كتاب **" الصفات الإلهية تعريفها، وأقسامها "** للشيخ محمد بن خليفة بن علي التميمي، ولم أكن كتابه هذا.

قال المؤلف المذكور:[المطلب الثاني: أقسام الصفات الثبوتية

أـ تنقسم الصفات الثبوتية من جهة تعلقها بالله إلى قسمين:

القسم الأول: الصفات الذاتية.

القسم الثاني: الصفات الفعلية.

وكلا النوعين يجتمعان في أنهما صفات له تعالى أزلًا وأبداً، لم يزل متصفاً بهما، ماضياً ومستقبلًا، لائقان بجلال رب العالمين.

أما القسم الأول: الصفات الذاتية

فضابطها: هي التي لا تنفك عن الذات. أو: التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها. أو: الملازمة لذات الله تعالى.

ومنها: الوجه - اليدين - العينين - الأصابع - القدم - العلم - الحياة - القدرة - العزة - الحكمة.

القسم الثاني: الصفات الفعلية.

وضابطها: هي التي تنفك عن الذات. أو: التي تتعلق بالمشيئة والقدرة.

ومنها: الاستواء - المجيء - الإتيان - النزول - الخلق - الرزق - الإحسان - العدل.

فالفرق بين القسمين:

أن الصفات الذاتية لا تنفك عن الذات، أما الصفات الفعلية يمكن أن تنفك عن الذات على معنى أن الله إذا شاء لم يفعلها.

ولكن مع ذلك فإن كِلا النوعين يجتمعان في أنهما صفات لله تعالى أزلًا وأبداً لم يزل ولا يزال متصفا بهما ماضيا ومستقبلا لائقان بجلال الله عز وجل]

تأمل حينما يُخطئ المرء في الضابط كيف يتناقض، أولاً جعل الضابط في الصفات الذاتية أنها التي لا تنفك عن الذات.

ثم قال: أو: التي لم يزل، ولا يزال الله متصفاً بها. أو: الملازمة لذات الله تعالى.

فلو اقتصر على الأول فقط بدون تردد في إضافة الخيار الثاني لسلم من التناقض؛ لأنه حينما جاء ليفرق بين القسمين لم يحتج إليه، وتنبه إلى أن كلا القسمين لم يزل ولا يزال متصفاً به.

وقال الشيخ محمد بن خليفة التميمي - وفقه الله تعالى – أيضاً صـ ٦٨ : [ويمكن تقسيم الصفات الثبوتية كذلك إلى قسمين:

القسم الأول: **الصفات اللازمة**

وتعريفها: هي الصفات اللازمة للموصوف لا تفارقه إلا بعدم ذاته.
أو بعبارة أخرى: هي الصفات التي لا تنفك عن الذات.

وتنقسم إلى قسمين:

الصفات الذاتية: وهي التي لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها.

ومنها: الوجه - اليد - الأصبع - العين - القدم.

الصفات المعنوية: وهي ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها.

ومنها: الحياة - العلم - القدرة - العزة - العظمة - الكبرياء - الملك - الحِكمَة - السمع - البصر.

القسم الثاني: **الصفات العارضة** أو **الصفات الاختيارية**

وتعريفها: هي الصفات التي يُمكن مفارقتها له مع بقاء الذات.

أو: الصفات التي تنفك عن الذات.

أو: الصفات التي تتعلق بالمشيئة والقدرة.

وهي (يعني الصفات الاختيارية)

إما من باب **الأفعال**: كالاستواء، والاتيان، والمجيء، والنزول.

وإما من باب **الأقوال والكلمات**: التكليم والنداء، والمناجاة، والقول.

وإما من باب **الأحوال**: كالفرح، والغضب، والرضا، والضحك.

فكل ما كان بعد عدمه فإنما يكون بمشيئة الله وقدرته، وهذا ضابط ما يدخل في الصفات الاختيارية.

الصفات الاختيارية: وضابطها: هي الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته.

والصفات الاختيارية أعم من الصفات الفعلية، لأنها تشمل بعض الصفات الذاتية التي لها تعلق بالمشيئة، مثل: الكلام، السمع، البصر، الإرادة، المحبة، الرضا، الرحمة، الغضب، السخط.

كما أنها - أي: الصفات الاختيارية - تشمل الصفات الفعلية غير الذاتية.

مثل: الخلق، الإحسان، العدل، وهذه فعلية متعدية.

ومثل: الاستواء، المجيء، الإتيان، النزول، وهذه فعلية لازمة.

فالكلام (صفة ذات وفعل) فهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته.

وكل ما كان بعد عدمه، فإنما يكون بمشيئة الله وقدرته، وما تعلق بالمشيئة مما يتصف به الرب فهو من الصفات الاختيارية، والصفات الصادرة عن الأفعال موصوف بها في القدم، ولم تتغير ذاته من أفعاله، ولم يكتسب عن أفعاله صفات كمال، فهو سبحانه لم يزل كريما خالقا].

من فهم مقصودي من أول هذه الرسالة لن تشتبه عليه هذه التقريرات، ولن يخفى عليه بإذن الله تعالى ما يقع فيها من الأغلاط في هذه التقسيمات، والله أعلم.

تأمل وفقك الله تعالى في الضابط الذي جعله للصفات الاختيارية ثم قارن بينه وبين ضابط الصفات الفعلية أليس هو هو؟!

أليست الصفات الفعلية هي التي تكون بمشيئته وقدرته، قائمة بذاته، فكيف يفرق بعد ذلك بين الاختيارية والفعلية؟!

هو الآن جعل الصفات الاختيارية نوعين:

١ _ **ذاتية** كـ الكلام، والسمع، والبصر، والمحبة، والرحمة، الغضب.

٢ _ **فعلية** كـ الاستواء، والنزول، والإتيان، والخلق، والإحسان، والعدل.

وجعل ضابط الاختيارية هو عين ضابط الفعلية!

كيف يكون ضابط الشيء الأعم هو عين ضابط أحد أجزائه؟!

وهذا ينتبه له من أدرك أنه لا يصح جعل الكلام، والسمع، والبصر، ونحو ذلك مما له تجدد يحدث صفاتاً ذاتية؛ بل يقال: هي صفات فعل، وكل فعل قائم بالذات.

وعليه فالصفات الاختيارية هي الصفات الفعلية ولا فرق.

ومما في رسالة الشيخ محمد صـ٦٨:[موقف الكلابية ومن وافقهم من قدماء الأشاعرة وغيرهم: يثبتون الصفات الذاتية وينفون الأفعال الاختيارية، ولم يثبتوا لله أفعالا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، **بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته كالمحبة**].

نقل هذا النص من كلام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٥٢٠/٦) كما أشار في الحاشية

قال شيخ الإسلام: وابن كلاب وأتباعه لم يُثبِتوا لله أفعالاً تقوم به، تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته.

ولكن شيخ الإسلام لم يُمثل بالمحبة لما يتعلق بالمشيئة والقدرة غير الأفعال؛ فإن المحبة أصلاً من الأفعال!

وتفريق التميمي بين الأفعال والأحوال والأقوال إنما اصطلاح له،

ولا يصح أن يُجعل هذا معياراً لمقصود شيخ الإسلام بقوله: **[ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته]**؛ لأن **الأحوال** التي ذكرها كالمحبة والفرح والرضا، **والأقوال** كالتكليم والنداء والمناجاة.. كلها داخلة في **الأفعال** المتعلقة بالمشيئة والقدرة**!**

وإن كان قول شيخ الإسلام هذا قد يُشكل حيث يُظن أنه يقصد أنه ثمة صفات ذاتية تتعلق بالمشيئة والقدرة، فكيف يكون هذا مع العلم أن ضابط الأفعال التعلق بالمشيئة والقدرة وإلا لم يصح كونه ضابطاً **؟!**

لكن - والله أعلم - أن من تمعن في قول أئمة السنة: وصفاته تعالى متوقفة عليه، لا على غيره. يذهب عنه الإشكال، وقد يقصد الشيخ أنهم لا يثبتون بعض الآثار، التي هي مفعولات، تتعلق بالمشيئة والقدرة، والله تعالى أعلم.

وصلـــــــى الله تعالى وسلم على نبينـــــــا مـحمـــــد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

تم الانتهاء من إضافة هذا الملحق يوم الأربعاء، في السادس والعشرين من شهر جُمادى الآخرة ، لعام سبعة وأربعين وأربعمائة وألف هجرياً، الموافق للسابع عشر من شهر ديسمبر، لعام خمسة وعشرين بعد الألفين ميلاديا.

فهارس

إفادة البرية

في

تقسيم الصفات الإلهية

كتبه / أبو محمد
عبد الله بن عبد الباري
اليماني التعزي
غفر الله له وللمسلمين